

آليات تعزيز دور القطاع الزراعي لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية في مصر¹

د. محمد عثمان عبدالواحد

مدرس الاقتصاد العام - قسم المالية العامة

كلية التجارة- جامعة الإسكندرية

جمهورية مصر العربية

Mohammed.elsyed@alexu.edu.eg

ملخص البحث

يعد النشاط الزراعي هو الأساس الذي قامت عليه الحضارة المصرية القديمة، ويعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الدافع لعملية التنمية الاقتصادية والذي يمكن أن يسهم في دفعة عجلة النمو الاقتصادي إذا ما أتاحت له الظروف المواتية والسياسات الاقتصادية الملائمة والمحفزة لهذا القطاع، وتمتلك مصر من الموارد ما يمكنها من تشجيع القطاع الزراعي، ومع ذلك باستقراء أداء القطاع الزراعي يتضح تدني عدد من المؤشرات حيث تنخفض نسب المساهمة في الناتج المحلي واستيعاب العمالة، وضعف القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال، واستمرار العجز في الميزان التجاري الزراعي، بالإضافة إلى انخفاض قدرة القطاع الزراعي على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية أو تحقيق التركيب المحصولي الأمثل. ومن ثم تبحث هذه الورقة أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي المصري وبالتالي تحد من قدرته على المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية، ومن ثم صياغة مجموعة من الآليات والأدوات التي يمكن للدولة اتباعها لكي تعزز من قدرة القطاع الزراعي على النمو وتحقيق المستهدف منه.

الكلمات الدالة

القطاع الزراعي-السياسة الزراعية -التنمية الاقتصادية-الاكتفاء الذاتي-التركيب المحصولي.

¹ تم تقديم البحث في 2021/10/7، وتم قبوله للنشر في 2021/12/14.

(1) الإطار النظري للدراسة

(1-1) المقدمة

تعد الزراعة نقطة الارتكاز في عملية التنمية حيث لا تنمية بدون غذاء منتج محليا يغطي على الأقل الجزء الاستراتيجي من الاستهلاك، ولا تنمية بدون توافر المواد الخام اللازمة لإتمام عمليات التصنيع فضلا عن دورها في استيعاب العمالة وتوفير العملات الأجنبية من خلال عائد التصدير أو من خلال الإحلال محل الواردات. وتعد مصر من أوائل الدول التي عرفت الزراعة وأساليب الري وكانت الفترات التي ازدهرت فيها الزراعة فترات رواج وتقدم اقتصادي واجتماعي وسياسي لمصر، وفترات كسادها فترات تراجع وانحسار اقتصادي واجتماعي وسياسي للبلاد، واليوم أصبحت الزراعة في مصر زراعة بلا روح حقيقية، زراعة مصطنعة وليست طبيعية وتدهورت احوالها من زراعة تحقق فائض إلى زراعة تكفي بالكاد الاحتياجات المحلية إلى زراعة لا تغطي إلا جزء يسير من الطلب المحلي، ويبدو ان ممارسات الأداء التنموي في عديد من الفترات وبشكل تراكمي قد أسفرت عن مجموعة قيود ومحددات هددت المسيرة المستقبلية للتنمية الزراعية واعاقت انطلاقها للنمو وتحقيق مستويات أفضل للعطاء وكفاءة الأداء.

(2-1) مشكلة الدراسة

في ظل ما تعاني منه مصر من زيادة سكانية مستمرة وزيادة حاجة القطاع الصناعي إلى الحاصلات الزراعية التي تعد المواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات، وفي ظل اتساع فجوة الصرف الأجنبي وزيادة عجز الميزان التجاري، تزداد أهمية القطاع الزراعي الذي يمكن أن يلعب دور كبير لمواجهة وحل عديد من هذه المشكلات، ومن ثم تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي الإنجازات الحقيقية للقطاع الزراعي المصري؟
- ما هي المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي المصري وتعوقة عن تحقيق المستهدف منه؟
- ما هي الالات والأدوات التي يمكن للدولة اتباعها من أجل مواجهة المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي المصري وبالتالي تعزيز مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

(3-1) هدف الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة تهدف الدراسة إلى تقييم أداء القطاع الزراعي المصري للتعرف على إنجازات هذا القطاع، ومن ثم تحديد أهم المشكلات التي تعوق القطاع الزراعي المصري والتي تؤثر بالسلب على أداء هذا القطاع ومن ثم اقتراح مجموعة من الالات والأدوات التي تمكن الدولة من مواجهة تلك المشكلات وتعزيز قدرة القطاع الزراعي على تحقيق المستهدف منه والمساهمة الإيجابية في التنمية الاقتصادية.

(4-1) منهجية الدراسة ومصادر البيانات

استنادا إلى مشكلة وهدف الدراسة تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي لدراسة التطور التاريخي للسياسات الزراعية في مصر وتقييم أداء القطاع الزراعي وتحديد أهم المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع، وذلك تمهيدا لاستخدام المنهج الاستنباطي لصياغة مجموعة من الالات والأدوات التي تعزز من قدرة القطاع الزراعي. وسوف يتم الحصول على البيانات والمعلومات والإحصائيات من التقارير التي تقوم بإصدارها

الجهات الرسمية مثل الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والبنك الدولي والبنك المركزي ووزارة الزراعة وغيرها من الجهات الرسمية بالإضافة إلى ما يتاح من بيانات وإحصائيات على شبكة المعلومات الدولية فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

(5-1) خطة الدراسة

في حدود منهجية الدراسة، وفي ضوء هدفها تتناول تلك الورقة ما تبقي على النحو التالي:

- الدراسات السابقة.
- تطور السياسات الزراعية في مصر.
- تقييم أداء القطاع الزراعي في مصر خلال الفترة (2000-2019).
- مشكلات القطاع الزراعي في مصر.
- النتائج والتوصيات.

(2) الدراسات السابقة

(1-2) دراسة بعنوان "مكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية"⁽¹⁾ هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح وتحديد ملامح وامكانيات ونتائج تطبيق سياسة مالية تتوافر لها القدرة على تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر بما يؤدي إلى تعظيم المكاسب الصافية من انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى اقتراح سياسة مالية تسهم في توفير الآثار الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق المستهدف، وتساعد على تعظيم مكاسب انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية، ففي السياسة الانفاقية اقترحت الدراسة تطوير مفهوم تعظيم انتاجية الإنفاق الحكومي في مجالات استصلاح الأراضي والنهوض بعنصر العمل وتطوير جهود الحكومة في مجالات التسويق خاصة الخارجي، وفي السياسة الضريبية اقترح تطوير النظم الجمركية الخاصة بهادفة إلى تشجيع التصنيع وإعادة التصدير وتطوير الحوافز الضريبية في نطاق ضرائب الدخل بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة العوائد الصافية لأنشطة التصنيع الزراعي والتصدير، وفي جانب السياسة الائتمانية اقترح تقليص الإقراض بالفوائد والاعتماد بدلا منه على التمويل بالمشاركة أو التمويل الذاتي.

(2-2) دراسة بعنوان "دراسة تحليلية لأثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الزراعي المصري"⁽²⁾ هدفت إلى تحليل وتقويم مدى نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي في استقطاب المزيد من الاستثمارات وخاصة الأجنبية المباشرة، وتحديد أسباب ضعف مقدرة القطاع الزراعي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الكمي وذلك باستخدام

(1) حماد، محمد عمر (2002). امكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراة، قسم المالية العامة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

(2) أكرام، عبد الرحمن (2019). دراسة تحليلية لأثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الي القطاع الزراعي المصري، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، 97 (4) 907-930.

أسلوب الانحدار الخطي المتعدد حيث يمثل نمو القطاع الزراعي المتغير التابع وتمثل المتغيرات المستقلة في كلا من الأستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية والإقراض الزراعي والعاملين في القطاع الزراعي وسعر صرف الدولار. توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من التحديات والعقبات التي تواجه جذب الأستثمار الأجنبي المباشر في مصر والتي تتعلق بثلاث مجموعات رئيسية: المجموعة الأولى "قاعدة الموارد الطبيعية، المجموعة الثانية والثالثة" إصلاح السياسات والمؤسسات، وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الأستثمار في مصر، وإقامة وأستثمار المعارض الدولية لعرض البرامج والكتيبات عن فرص الأستثمار. الأستمرار في برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مع الحفاظ على ما تحقق من نتائج إيجابية لهذا البرنامج، والدعم المتواصل لها، بتحقيق الأستقرار في القوانين والتشريعات، لزيادة الثقة والأمان لدى المستثمرين. ضرورة تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية والأقاليم الجغرافية من حيث توجيه الأستثمارات وذلك من خلال محاولة الحكومة دفع وتشجيع المستثمرين في توجيه الأستثمارات بشكل يتناسب مع الموارد والإمكانات المتاحة وغير المستغلة في كل إقليم وقطاع اقتصادي، وفق نظام من الأولويات يضمن عدم تركيزها أو إهمالها لقطاعات أو أقاليم معينة لتحقيق التنمية المستدامة. إتباع سياسة انتقائية في تشجيع الأستثمار الأجنبي المباشر، والاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهة للأنشطة المستهدفة، وربط الإعفاء الضريبي بحجم التصدير مما يشجع على زيادة الإنتاج ويخفض نسبة البطالة، ويستدعي ذلك ربط الحوافز بمستوى الأداء في المشروعات، وتوجيه الأستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات اقتصادية يحقق فيها قيمة مضافة للاقتصاد المصري، منح معاملة تفضيلية للأستثمارات في الأنشطة الزراعية التي تنتج بغرض التصدير مقارنة بالموجهة للسوق المحلي.

(2-3) دراسة بعنوان "الزراعة ومشكلة المياه في مصر"⁽¹⁾ هدفت إلى دراسة أهمية القطاع الزراعي المصري في الاقتصاد القومي والمعوقات التي تواجه قطاع الزراعة في مصر مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن: ندرة المياه وزيادة العجز المائي العربي سيجعل من نقطة المياه أعلى موارد العالم العربي وأخطر التحديات التي يجب مواجهتها من خلال خطة محكمة لتحسين استخدام مصادر المياه المتاحة والبحث عن مصادر جديدة. حالة المياه في العالم العربي محفوفة بالمخاطر فقد أربك النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والممارسات التقليدية المتبعة لإدارة المياه حيث تواجه المنطقة بأكملها بدرجات متفاوتة شحا في المياه وتلوثا. أن التباين في درجات النمو الاقتصادي والاجتماعي ومعدل زيادة السكان يفسح مساحة واسعة للخلاف ويجعل من مبدأ التوزيع العادل للمياه مصدرا للخلاف أكثر منه سندا لحل مشكلات الأستغلال لمصدر المياه. موارد المياه في المنطقة العربية باتت من التحديات المتعددة التي تهدد أمن وأستقرار المنطقة في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة. وأوصت الدراسة بضرورة التعاون العربي في مجال المياه وضرورة الأهتمام بترشيد ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية العربية وضرورة تنمية الموارد المائية العربية.

(1) جليلة، إسماعيل (2016). الزراعة ومشكلة المياه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، عدد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 503-533.

(4-2) دراسة بعنوان "أهم المشكلات والمعوقات الزراعية التي تؤدي إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية من المحاصيل الزراعية في مصر"⁽¹⁾ هدفت إلى دراسة كيفية تضيق الفجوة الغذائية وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من إنتاج هذه المحاصيل وزيادة صافي العائد للقدان حاليًا وفي المستقبل. اعتمدت الدراسة على منهج الوصفي التحليلي والتحليل الكمي للتعرف على طبيعة وتطور المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة، وتحليل بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة للفترة من 2000 إلى 2015 من خلال أسلوب الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة إلى أن التحديات والمخاطر التي تواجه الأراضي الزراعية والمياه في مصر تتمثل في تفتت الحيازة الزراعية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، والمشكلات التي تسبب تدهور خصوبة التربة، كذلك هناك مشاكل اجتماعية واقتصادية تتمثل في غياب دور التعاونيات في تسويق المحاصيل والمخاطرة التي يواجهها المزارعون فيما يتعلق بتقلبات الأسعار لزيادة الدور الاحتكاري للقطاع الخاص و نقص وسوء توزيع مستلزمات الإنتاج وتحكم التجار في فرض أسعار مرتفعة وتدهور التربة وانخفاض الإنتاجية نتيجة عدم تطبيق الدورة الزراعية الثلاثية أو الثنائية وعدم إجراء انتخابات دورية في الجمعيات الزراعية لدعمها بمجالس إدارات فعالة ونشطة، ويواجه المزارعون العديد من المشكلات التمويلية نتيجة غياب البنك التعاوني المتخصص وعدم توافر شبكة إرشاد زراعي من المهندسين الزراعيين وعدم تواجدها في المناطق الزراعية وسط المجتمع الزراعي وعدم تعيين مرشدين زراعيين جدد والاكتفاء بكبار المرشدين.

(5-2) دراسة بعنوان "التحديات والتحديات التي تواجه الزراعة المستدامة والتنمية الريفية في مصر: الآثار المترتبة على الإرشاد الزراعي"⁽²⁾ هدفت إلى دراسة المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي وكيفية التغلب على هذه المشكلات للمساهمة في تحقيق أهداف القطاع وبالتالي أهداف التنمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بالقطاع الزراعي له أهمية كبيرة في ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية و لكن في ظل زيادة الكثافة السكانية واستخدام طرق التقليدية للري وزيادة الاعتماد على العنصر البشري بدلا من الآلات والمعدات الحديثة وزيادة تقسيم الأراضي الزراعية وعدم استخدام الطرق الحديثة للصرف فحوالي 80% من حيازات الأراضي أقل من 5 فدان مما أدى إلى عدم القدرة على تلبية الطلب المحلي. وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد استهلاك المياه واستخدامها بحكمة نظرا لندرتها والاهتمام بالإرشاد الزراعي من أجل تحقيق التنمية الريفية المستدامة واهتمام الحكومة بتوفير التسهيلات لتحسين الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية والاهتمام بإقامة المشاريع الصغيرة لتعزيز القيمة الاقتصادية للمنتجات الزراعية وأوصت بضرورة الاهتمام بنطاق التنوع في محاصيل جديدة ذات قيمة أعلى؛ يمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام تقنيات الري الجديدة والأكثر كفاءة.

(1) شحاته، غنيم؛ عزام، السيد (2019). أهم المشاكل والمعوقات الزراعية التي تؤدي إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية من المحاصيل الزراعية في مصر، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، 97 (4)، 837-855.

(2) Youssef, S. (2011). Threats and challenges to sustainable agriculture and rural development in Egypt : implication for agriculture extension, *The Journal of Animal & Plant Sciences*, King Saud University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, 21(3), 581-588.

(6-2) في دراسة بعنوان "حوكمة الزراعة والتنمية الريفية في مصر"⁽¹⁾ هدفت إلى دراسة تحديد سياسات واستراتيجيات الزراعة والتنمية الريفية في مصر وتحليل العلاقات والروابط بين الجهات المشاركة في التصميم والتنفيذ والتنمية الريفية والزراعية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى: أنه لا يتم تطبيق "الحوكمة" بالسياسات والخطط العامة للدولة فضلا عن عدم وجود استراتيجية للتنمية الريفية، فعلى الرغم من أن تعزيز قطاع الزراعة سيؤدي في النهاية إلى تحسين المشاركين فيه إلا أنه لا يوجد تحسن في نوعية حياة سكان الريف بالإضافة إلى افتقار التنسيق بين خطط الدولة الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف الوزارات والسلطات. أن من نقاط القوة في القطاع الزراعي في مصر تتمثل في توافر القوى العاملة وزيادة الإنتاجية في العديد من المحاصيل. أن تتمثل نقاط الضعف في عدم وجود استراتيجية للتنمية الريفية وعدم توافر عمالة ماهرة وتقسيم الأراضي الزراعية. أن تتمثل نقاط الفرص في تدريب العمالة غير الماهرة وتحسين التمويل الريفي والائتمان فضلا عن تحسين الصادرات الغذائية. أن تتمثل نقاط التهديدات في زيادة المعدلات السكانية وخسائر في الأراضي الزراعية وتدهور التربة الزراعية في مصر.

(7-2) دراسة بعنوان "نمو الإنتاج الزراعي - البطالة والفقر في مصر"⁽²⁾ هدفت إلى دراسة أهمية نمو الإنتاجية الزراعية لتوفير فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر في مصر ودورها في توليد فرص عمل في الريف، والعلاقة بين الإنتاجية الزراعية ومعدلات الفقر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الكمي لدراسة العلاقة بين الإنتاجية الزراعية و معدلات الفقر وتوصلت الدراسة إلى أن على الرغم أن الزراعة تلعب دورا رئيسيا كمصدر للدخل وتوفير فرص العمل للفقراء إلا أن مشكلة الفقر في الريف لا يمكن حلها من خلال زيادة النمو الزراعي في الأراضي القديمة وحدها دون التوسع في استصلاح أراضي جديدة وتشجيع العمالة الريفية على الانتقال إليها. فعلى الرغم من أن الزراعة هي مصدر رئيسي للدخل في المناطق الريفية، إلا أنها ليست الأكثر أهمية خاصة للعمال الذكور وبالتالي للحد من الفقر يجب الاهتمام بمساهمات الزراعة في الأنشطة غير الزراعية وزيادة إنتاجية العامل بالقطاع الزراعي تقلل من معدلات الفقر في الريف المصري. بالإضافة إلى صعوبة تحديد أثر نمو القطاع الزراعي على أجر العامل بالقطاع لأنها تحدد وفقا لعوامل داخل وخارج القطاع الزراعي. وقد أوصت الدراسة بالآتي: الاهتمام بترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالريف المصري، الاهتمام بزيادة الاستثمار في العنصر البشري. زيادة الاستثمار في البنية التحتية، تطوير مرافق النقل بالشاحنات والسكك الحديدية وصيانة الطرق وتوفير مرافق التعبئة والتغليف للمنتجات القابلة للتلف، توفير الائتمان الزراعي لصغار المزارعين خاصة من بنك التنمية والائتمان الزراعي.

(8-2) دراسة بعنوان "الزراعة والمياه والتنمية الريفية في مصر: منهجية التصاعد في تقييم التجارة الأوروبية وسياسات المساعدة"⁽³⁾ هدفت إلى دراسة تطور قطاعي المياه والزراعة في مصر والسياسات الوطنية والدولية

(1) Gahan, E. (2013). Governance of agriculture and rural development in Egypt, Agricultural Researcher Centre, Agriculture Extension and Rural Development Research Institute, 1124-1130.

(2) Kheir-El-Din, H; El-Laithy H. (2008). Agricultural productivity Growth, Employment and poverty in Egypt, The Egyptian center for economic studies, working paper no.129, 3-32.

(3) jad, C.; Ali, C.. (2018) Water and Rural Development in Egypt: A Bottom-Up Approach in Evaluating European Trade and Assistance Policies , medreset working papers , European Union, 2-24.

لتطوير القطاع الزراعي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن قضية الأمن الغذائي في مصر ترجع إلى ندرة المياه والأراضي المزروعة فتحاول مصر التغلب على هذه العوائق من خلال التركيز على زراعة السلع التي لديها قيمة اقتصادية أعلى في السوق الدولية لزيادة صادراتها، و يتمثل أهم معوق للقطاع الزراعي في مصر هو الاعتماد على الآلات القديمة في الزراعة والحصاد وعدم استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، الإفراط في استخدام المواد الكيميائية في الزراعة أدت إلى منع الصادرات المصرية من الدخول إلى الأسواق الدولية فعلى الاتحاد الأوروبي أن يستمر في وضع سياسات وإجراءات متعلقة بمعايير الجودة لدفع الحكومة المصرية لزيادة الجودة والاهتمام بالبحث والتطوير وتدريب صغار المزارعين على الالتزام بمعايير الجودة. جانب اللوائح الحكومية الواجب تطبيقها للحد من إساءة استخدام مياه النيل للأغراض الزراعية فعلى الاتحاد الأوروبي أن يشن برنامج تعليم استخدام المياه في المجتمعات الريفية لنشر ثقافة الاستخدام المستدام للمياه في الري. موقف الاتحاد الأوروبي من قضية النيل بين مصر وإثيوبيا بسبب سد النهضة موضع شك. من ناحية أنه يدعم الاتحاد الأوروبي ويفرض القانون الدولي الذي بموجبه مصر لديها حصة معينة من مياه النيل ومن ناحية أخرى، أعلن الاتحاد الأوروبي دعمه لمشروع سد النهضة ودوره في إدارة توزيع المياه في المنطقة، لذلك، كانت هناك دعوة من وزارة الموارد المائية والري إلى الاتحاد الأوروبي لمراجعة موافقته على المشروع وإنشاء منصة اتصال لتسهيل المفاوضات بين مصر ودول حوض النيل الأخرى مثل إثيوبيا، للحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

(3) تطور السياسات الزراعية في مصر

بعد قيام ثورة عام 1952 وما تبع ذلك من تغيرات في الوضع السياسي لمصر، صدر أول قانون للإصلاح الزراعي وهو القانون رقم 178 لسنة 1952 ثم صدر قانون التعاون رقم 317 لسنة 1956، والذي اخص بتنظيم العمل داخل الجمعيات التعاونية الزراعية، ومع بداية صدور القوانين الاشتراكية في يونيو 1960 وفي إطار الخطة الخمسية الأولى في 1960/59 - 1965/64 تم وضع أول استراتيجية لتنمية القطاع الزراعي ضمن استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتضمنت هذه الاستراتيجية مجموعة من السياسات التي استهدفت التخلص من حالة الفقر في المناطق الريفية عن طريق تحسين الأوضاع الاجتماعية للمستأجرين وصغار الملاك وتحقيق التوسع الزراعي عن طريق العديد من البرامج الطموحة، وفي سبيل ذلك صدر قانون الإصلاح الزراعي الثاني رقم 127 لسنة 1961 ثم أنشأت وزارة الإصلاح الزراعي بمقتضى القانون رقم 586 لسنة 1963 ثم صدر قانون الإصلاح الزراعي الثالث رقم 50 لسنة 1969 والذي قضي بجعل الحد الأقصى للملكية الزراعية بمقدار 50 فدان للفرد الواحد و100 فدان للأسرة الواحدة، واستيلاء الدولة على ما زاد عن هذا الحد الأقصى وإعادة توزيعه على صغار الفلاحين، كما حاول القانون حل مشكلات المغالاة في إيجارات الأراضي الزراعية، كما نص على إنشاء جمعيات التعاون الزراعي كان الغرض منها تقديم كافة المستلزمات والخدمات الزراعية⁽¹⁾.

ولقد كان هدف السياسة الاقتصادية للدولة آنذاك هو نقل الفائض الاقتصادي الذي يحققه القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى بهدف استخدامة في تمويل مشروعات التنمية لقطاعي الصناعة والخدمات على السواء. ولكن

(1) عبد الحفيظ، أميمة (2010). اقتصاديات زراعة القمح في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 28-32.

مع تعرض البلاد للحروب وبالأخص حرب 1967 توقفت آلية عمل الخطة الخمسية الثانية 1966/65-1970/69 وانكشمت الاستثمارات الزراعية وتحولت معظم الموارد المتاحة للأغراض العسكرية، و تدخلت الدولة في تسويق وتسعير الحاصلات وطبقت نظام التوريد الإجباري على عدد كبير من الحاصلات بأسعار منخفضة جدا.

ومن جهة أخرى فقد كانت معدلات الزيادة في الإنتاج الزراعي أقل بكثير من معدلات الزيادة السكانية حيث لم تتجاوز الزيادة في متوسط انتاجية الفدان عن 1.1% سنوي في الوقت الذي بلغ فيه معدل الزيادة السكانية ما يقرب من 3% سنويا. ولم ينجح القطاع الزراعي في مصر في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الأولى، وأما عن تغير التركيب المحصولي فلم يحتمل حتى الحيز الملائم من تفكير المنتجين الزراعيين⁽¹⁾.

ومع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي خلال فترة السبعينيات كانت السياسة الزراعية خلال تلك الفترة خليط من القيود الحكومية والحرية الاقتصادية، واستهدفت سياسة الدولة آنذاك جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، لتسهم في إقامة المشروعات الزراعية وتحقيق التوسع الزراعي وتحسين وصيانة التربة الزراعية وتحسين أنماط الاستغلال الزراعي، وزيادة مساحة الأراضي المستصلحة واستيراد التكنولوجيا المتطورة لتستخدم كأسلوب جديد يغير الهيكل القائم، وبما يكفل توجيه موارد المجتمع وطاقاته إلى المسار الصحيح، فصدر القانون رقم 43 لسنة 1974 لتشجيع الاستثمار، ونص على فتح باب الاقتصاد المصري لرأس المال العربي والأجنبي في شكل استثمار مباشر في مجالات استصلاح واستزراع الأراضي والإنتاج الحيواني وغيرها بالإضافة إلى عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها، ثم صدر القانون 118 لسنة 1975 في مجال التجارة الخارجية للاستيراد والتصدير ونص على أن يكون الاستيراد مفتوح للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام فيما عدا 18 سلعة قصر استيرادها على القطاع العام وهي السلع الغذائية والسلع الحربية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى الاستيراد بدون تحويل عملة. ولكن صاحب هذه الفترة أزمة التضخم العالمي التي نتجت عن ارتفاع أسعار البترول وظهور أزمة الغذاء العالمي في عام 1972 مما كان له تأثيرات واضحة آنذاك على قطاع الزراعة مما أدى إلى ضعف الحافز للاستثمار في العمل الزراعي، وزاد تيار هجرة العمالة الزراعية إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى وإلى الدول العربية، وأصبح القطاع الزراعي طارد لرأس المال نظرا لانخفاض العائد على الإنتاج الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، إلى أن قامت الدولة بتعديل السياسات السعريّة المتبعة وذلك بالتخلي عن سياسة التوريد الإجباري لبعض المحاصيل الزراعية الغذائية مثل القمح بالإضافة إلى الاستمرار في سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي وتحمل الدولة لجزء من تكاليف بعض العمليات الزراعية مثل تكلفة مقاومة آفات القطن⁽²⁾.

ومع بداية الثمانينيات ظهرت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري حيث تراجعت أسعار البترول في الأسواق العالمية وانكشمت حصيلة الصادرات البترولية تراجعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج، مما انعكس على الاقتصاد القومي حيث انخفضت موارد الدولة من النقد الأجنبي بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في الواردات من السلع الغذائية نتيجة لعجز الإنتاج الزراعي المحلي عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للسكان من الغذاء، وبسبب الزيادة السكانية اتجهت الحكومة إلى وضع خطة قومية طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مدها عشرون عام من 1983/82-2002/2001 بهدف مواجهة الاختلالات الهيكلية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية

(1) Diraz, H.(1968) Taxation and agricultural Development in the UAR (Egypt), ph. D. Dissertation, university of Pennsylvania.

(2) دراز، حامد (2010). مبادئ السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 70-65.

التي يعاني منها المجتمع المصري، واستهدفت الخطط الخمسية لتلك الخطة القومية تطوير وتنمية القطاع الزراعي ودعم الإنتاج الزراعي وتحقيق التكامل الاقتصادي لمشروعات التوسع الزراعي الرأسي والأفقي، وتوجيه السياسة الزراعية إلى تحرير القطاع الزراعي وتقدير نظام سعري يضمن تنفيذ التركيب المحصولي المستهدف ورفع الإنتاجية الزراعية، والتوسع في زراعة الأصناف عالية الإنتاجية وتحسين خواص التربة وتشجيع تملك الأراضي المستصلحة لشباب الخريجين وإدخال الميكنة الزراعية والاهتمام بمراكز البحوث وتدعيمها والعمل على تقليل الفاقد في الإنتاج الزراعي والأخذ بتحديث نظم وأساليب الري وتقليل الفاقد من الموارد المائية⁽¹⁾.

وجاءت فترة التسعينيات والتي حملت معها تحرير قطاع الزراعة من القيود التي كانت مفروضة عليه فتم إلغاء التركيب المحصولي الإلزامي واستبداله بالتركيب المحصولي التأسيري، وإلغاء التوريث الإلزامي وتحرير الأسعار الزراعية وإلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي والسماح للقطاع الخاص باستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتعديل التشريعات الزراعية في مجال تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية حيث تم فتح فرصة 5 سنوات تبدأ من عام 1992 تنتهي عام 1997 وبعدها تعود الأرض إلى مالكيها يتصرف فيها كما يشاء بحيث يتحدد إيجارات الأراضي دون تدخل من الدولة وفقاً لتفاعل قوى السوق، وتشجيع القطاع الخاص على إستصلاح وإستزراع الأراضي الجديدة⁽²⁾.

ولتحقيق التنمية الزراعية المتواصلة في إطار اقتصادي واجتماعي واستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية قامت وزارة الزراعة بوضع استراتيجيات للتنمية الزراعية خلال الفترة 1998/97 – 2017/2016 استكمالاً لاستراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات والتسعينات، واستهدفت هذه الاستراتيجية تحقيق عدة أهداف منها تطوير برامج الإرشاد الزراعي وربط البحوث بالإرشاد، ونقل التكنولوجيا في الأراضي القديمة والجديدة على السواء ودعم المشروعات التي تقدم الخدمات الإرشادية لزراع الأراضي الجديدة، وترشيد استخدامات مياة الري وما يتضمنه من تبني برامج الإرشاد المائي والاستفادة من علوم البيوتكنولوجيا والهندسة الوراثية في استنباط أصناف قصيرة العمر وتحتاج إلى كميات مياة أقل وتتحمل الملوحة، والتوسع في تجارب إدارة المياة داخل الحقل وتسوية الأراضي بالليزر بما يوفر المياة، والاستمرار في تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والاعتماد على برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة بما يقلل من تكاليف الإنتاج والعمل على تحسين الجودة وزيادة القدرة على المنافسة العالمية والتصدير في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية، والمحافظة على البيئة من التلوث والعمل على زيادة الإنتاجية وتوفير احتياجات الصناعة المحلية وتحسين معدلات الإكتفاء الذاتي وذلك بالتوسع في استخدام سلالات جديدة، وتطوير السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعي ليقوم بتوفير فرص للائتمان والتمويل للأنشطة الزراعية والريفية المختلفة من خلال إتباع طرق مصرفية حديثة والعمل على خلق وعي إداري بالريف المصري، والاستمرار في تنفيذ برامج إستصلاح

(1) السيد، إسماء (2012). هيكل الانفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نوفمبر.

(2) دراز، الحميد (2010). مبادئ السياسات المالية، مرجع سبق ذكره، 72.

الأراضي على نحو 3.4 مليون فدان من الأراضي المستصلحة وفي إطار هذه الاستراتيجية يتم إضافة 150 ألف فدان جديدة كل عام للرقعة الزراعية⁽¹⁾.

هذا وقد بدأت مصر في تنفيذ سلسلة من المشروعات الزراعية العملاقة تنتشر لتغطي كافة أنحاء البلاد وتحقق أهداف التنمية المتوازنة بين أقاليم مصر وتقتحم أعماق الصحراء المصرية لخلق مجتمعات عمرانية جديدة، ومن أهم تلك المشروعات مشروع ترعة السلام الذي ينقسم إلى مرحلتين الأولى امتداد التربة بطول 87 كم من المآخذ على النيل وحتى الكيلو 219 حتى قناة السويس، وتخدم 220 ألف فدان من الأراضي الجديدة المستصلحة غرب القناة، وتشمل المرحلة الثانية من المشروع إنشاء سحارة ترعة السلام أسفل قناة السويس لتصل مياه النيل إلى أراضي سيناء لخدمة 400 ألف فدان من الأراضي المستصلحة، وقد تم زراعة حوالي 165 ألف فدان من أراضي المشروع بمنطقة غرب القناة، حوالي 115 ألف فدان على أرض سيناء بمنطقة سهل، 158 ألف فدان بمنطقة بئر العبد ورابعة. كذلك مشروع شرق العوينات الذي هدف إلى استصلاح نحو 255 ألف فدان على المياه الجوفية في الجزء الجنوبي الغربي من الصحراء الغربية.

وقد أطلقت الحكومة في ديسمبر 2015 إشارة البدء في مشروع المليون ونصف فدان، تحت بند أولي الخطوات الحاسمة نحو مستقبل "التنمية المستدامة" والتي من خلالها ينشأ نموذج للريف المصري الحديث، وقد نشأ المشروع في إطار معالجة المشكلات التي تصيب الرقعة الزراعية عن طريق العمل على زيادتها بنسبة 20% حيث تم توزيع الأراضي المخصصة للمشروع على مختلف أنحاء الجمهورية ليشمل الصعيد وسيناء والدلتا وجنوب الوادي، وقد تم تقسيم مراحل المشروع على 3 مراحل تضم كل مرحلة حوالي 500 ألف فدان تروى بالمياه الجوفية، هذا وقد سمحت الحكومة لشركة تدعى الريف المصري الجديد تولي المشروع بدلا من وزارة الزراعة، يصل رأس مال هذه الشركة إلى 8 مليار جنية وتكون تابعة لقوانين هيئة الاستثمار كما أن مجلس الإدارة مشكل من أصحاب الخبرة الواسعة داخل الوزارات المعنية وهي الجهة المنوطة بتسويق أراضي المشروع⁽²⁾.

ومن العرض السابق يتضح أن الحكومة المصرية كانت تقوم بتحديد أسعار معظم السلع الزراعية، كما ارتبط نظام التسعير الجبري هذا للمحاصيل الزراعية بتوريد هذه المحاصيل سواء بشكل كلي أو جزئي لوححدات القطاع العام خاصة محاصيل (القطن، القصب، الأرز، القمح، الفول البلدي، الفول السوداني، فول الصويا، العدس، البصل). كما احتكرت الحكومة وشركات القطاع العام توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي وفي مقدمتها الأسمدة والمبيدات والتقاوي حيث تقوم بشرائها من مصادر إنتاجها محليا أو استيرادها من الخارج وبيعها إلى المزارعين بأسعار جبرية، وتقرر وزارة الزراعة الكميات التي تخصص لكل زارع وأنواعها وأصنافها ومواعيدها صرفها، وفي حالة الحاجة لما يتجاوز الكميات المقررة لاعتبارات فنية أو ظروف طارئة فلا يجد المزارع أمامه سوى اللجوء للسوق الموازي. وفي ظل هذا النظام كان المشتغلين بالزراعة أقل الطبقات استفادة من نظام التسعير بل كانت مواردهم ودخولهم توجه لمصلحة قطاعات أخرى ولمصلحة المستهلكين عامة بالإضافة إلى تحقيق فائض كبير من الأموال لمصلحة الخزنة العامة نتيجة شراء المحاصيل من المزارعين بسعر يقل كثير عن أسعار التصدير للخارج الذي

(1) khalifa G., Ismail I. (2018). Analytical study in the structure of the Egyptian Agricultural foreign trade During the period of (1990-2012), Journal of productivity and Development, 23(3), 589-606.

(2) سليمان، سرحان (2016). محاضرة عن المشروعات القومية في مجال الزراعة ودورها في تنمية الاقتصاد المصري، قسم بحوث التسويق، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي.

كانت الدولة تحتكر وفي مقدمة هذه المحاصيل القطن والأرز مما يشير إلى الظلم الذي تعرض له المزارعين والإنتاج الزراعي. ولكن مع إتباع سياسة التحرر الاقتصادي عام 1991 وتطبيق آليات السوق الحرة، اتجهت الدولة إلى تحريك أسعار معظم الحاصلات الزراعية تدريجياً استرشاداً بالأسعار العالمية لها وأصبح من حق المزارع بيع المنتجات الزراعية بأسعار السوق، كما عملت الدولة على زيادة أسعار التوريد الاختياري للحاصلات الزراعية لتقليل الفجوة بين الأسعار المحلية ومثيلاتها العالمية إلى جانب تحديد سعر أساسي يضمن للمزارع تعويض الفرق بين التكلفة وسعر السوق. وهكذا مما سبق يتضح تنوع الأدوات والسياسات الحكومية المختلفة التي اتبعتها الدولة على مدار عدة عقود من أجل تنمية القطاع الزراعي وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية، ولكن هل زادت معدلات نمو القطاع الزراعي؟ هل استطاع أن يحقق عديد من الأهداف التنموية المطلوبة منه؟، وهذا ما سوف نتناوله في النقطة التالية من خلال تقييم أداء القطاع الزراعي خلال الفترة (2000-2019).

(4) تقييم أداء القطاع الزراعي في مصر خلال الفترة (2000-2019)

يمكن تقييم أداء القطاع الزراعي المصري وتوضيح أهم إنجازات هذا القطاع بالاعتماد على بعض مؤشرات القطاع الزراعي مثل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقدرته على تشغيل العمالة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى قدرته على تغطية الطلب المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ووضع الميزان التجاري الزراعي وتحقيق التركيب المحصولي الأمثل.

(1-4) الأسهم في توليد الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول التالي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في مصر ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000:2019).

جدول 1: مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2000-2019)

السنة	مساهمة القطاع الزراعي الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	نسبة مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	56.1	340.1	16.5
2001	58.8	358.7	16.4
2002	61.7	378.9	16.3
2003	62.6	417.5	15
2004	71.8	485.3	14.8
2005	75.9	538.5	14.1
2006	86.4	617.7	14
2007	98.3	744.8	13.2
2008	117.3	895.5	13.1
2009	135.2	1040	13
2010	157.3	1210	13

السنة	مساهمة القطاع الزراعي الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	نسبة مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (%)
2011	176.7	1370	12.9
2012	210	1680	12.5
2013	232.5	1860	12.5
2014	255.6	2130	12
2015	285.5	2440	11.7
2016	306.2	2710	11.3
2017	388.6	3470	11.2
2018	510.6	4440	11.5
2019	611.8	5320	11.5

المصدر: تقارير وزارة المالية الشهرية، اعداد متفرقة.

يتضح من الجدول السابق أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 56.1 مليون جنية في بداية الفترة عام 2000 بنسبة 16.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفضت هذه النسبة في السنة التالية لتصل إلى 16.4% واستمرت في الإنخفاض سنة تلو الأخرى إلى أن وصلت إلى 11.2% عام 2017، ثم زادت تلك النسبة إلى 11.5% عام 2019، وبذلك يتضح انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي بمعدل 5% عند مقارنة بداية الفترة ونهايتها، وهو ما بين ضآلة مساهمة القطاع الزراعي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاع الصناعي والخدمي.

(2-4) القدرة على استيعاب العمالة

يعد القطاع الزراعي من القطاعات كثيفة العمالة والتي من الممكن أن تسهم بصورة كبيرة في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها البلاد، والجدول التالي يوضح نسب العاملين بالقطاع الزراعي إلى إجمالي عدد العاملين.

جدول 2: نسبة العمالة بالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي من إجمالي العمالة

خلال الفترة (2000-2019)

السنة	القطاع الزراعي (%)	القطاع الصناعي (%)	القطاع الخدمي (%)
2000	29.7	21.3	49.0
2001	28.5	21.4	50.1
2002	27.5	20.6	51.9
2003	29.9	19.8	50.3
2004	31.8	19.9	48.3
2005	30.9	21.6	47.5
2006	31.2	22.2	46.6
2007	31.8	22.2	46.0
2008	31.7	22.9	45.4
2009	29.9	23.9	46.2

السنة	القطاع الزراعي (%)	القطاع الصناعي (%)	القطاع الخدمي (%)
2010	28.3	25.4	46.3
2011	29.2	23.7	47.1
2012	27.1	24.9	48.0
2013	27.9	24.2	48.9
2014	27.6	24.4	48.0
2015	25.8	25.1	49.1
2016	25.6	25.5	48.9
2017	25.1	26.6	48.3
2018	21.66	26.87	51.4
2019	20.6	26.9	52.5

Source: The world Bank, ILOSTAT database, January, 2021

يتضح من الجدول السابق أن نسبة العاملين بالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي إلى إجمالي العاملين خلال الفترة (2000 - 2019)، حيث تمثل نسبة العمالة في القطاع الزراعي 29.6% من إجمالي العاملين عام 2000، زادت هذه النسبة ووصلت إلى أقصى قيمة لها عام 2007 بنسبة 31.7% ثم بدأ تراجع هذه النسبة سنة تلو الأخرى حتى وصلت إلى 20.6% عام 2019. كما نلاحظ أن القطاع الخدمي يحتل المرتبة الأولى من حيث قدرته على استيعاب العمالة ثم يأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثانية ثم القطاع الصناعي في المرتبة الأخيرة وذلك حتى عام 2016، ومع بداية عام 2017 ارتفعت نسبة القطاع الصناعي في استيعاب العمالة عن نسبة القطاع الزراعي وبذلك أصبح القطاع الصناعي يأتي في المرتبة الثانية بينما يحتل القطاع الزراعي المرتبة الأخيرة من حيث القدرة على استيعاب العمالة مما يؤثر على تراجع مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب العمالة بداية من عام 2007.

(3-4) القدرة على اجتذاب الاستثمارات

يوضح الجدول التالي حجم الاستثمار الزراعي نسبته إلى الاستثمار القومي خلال الفترة (2000 - 2019):

جدول 3: نسبة الاستثمار الزراعي من إجمالي الاستثمار القومي خلال الفترة (2000-2019)

السنة	الاستثمار الزراعي (مليار جنيه)	الاستثمار في باقي القطاعات (مليار جنيه)	الاستثمار القومي (مليار جنيه)	نسبة الاستثمار الزراعي / الاستثمار القومي %
2000	8.1	56.3	64.4	12.6
2001	8.1	55.3	63.5	12.9
2002	9.5	57.9	67.5	14.2
2003	6.4	64.7	68.1	9.4
2004	7.5	72.0	79.5	9.5
2005	7.4	89.1	96.4	7.7
2006	8.1	107.7	115.7	6.9
2007	7.7	147.5	155.3	5.1
2008	8.0	191.4	199.5	4.1

آليات تعزيز دور القطاع الزراعي لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية في مصر

السنة	الاستثمار الزراعي (مليار جنيه)	الاستثمار في باقي القطاعات (مليار جنيه)	الاستثمار القومي (مليار جنيه)	نسبة الاستثمار الزراعي/ الاستثمار القومي %
2009	6.8	190.2	197.1	3.5
2010	6.7	225.1	231.8	2.9
2011	6.8	222.2	229.1	2.9
2012	5.3	240.6	246.1	2.2
2013	8.3	233.2	241.6	3.5
2014	11.6	253.4	265.1	4.4
2015	13.4	320.2	333.7	4.2
2016	16.2	375.7	392.1	4.2
2017	17.3	496.9	514.3	3.4
2018	21.6	699.4	721.1	2.9
2019	25.5	824.7	850.2	3.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية

- فرج، عزة على (2019). دراسة الآثار الاقتصادية للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية، المعهد العالى للعلوم الادارية والتجارة الخارجية.

- نور، حسين؛ عاطف، الشيبى (2014). دراسة اقتصادية للاستثمار وكفاءة القطاعات السلعية في مصر، كلية الزراعة، جامعة اسيوط.

ويتضح من الجدول السابق أن مقدار الاستثمار الزراعي بلغ حوالي 8.1 مليار جنيه عام 2000 بما يعادل 12.6% من إجمالي الاستثمار القومي وقد وصلت هذه النسبة إلى أقصاها عام 2002 لتعادل 14.2% ثم بدأت في الانخفاض حتى وصلت إلى 2.2% عام 2012 وأن زادت في السنوات التالية ولكن بنسبة بسيطة لتسجل 3.1% عام 2019، وهكذا يتضح ضعف قدرة القطاع الزراعي على اجتذاب رؤوس الأموال.

هذا ومن جانب آخر يوضح الجدول التالي حجم الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ونسبة الاستثمار الأجنبي بالقطاع الزراعي إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي خلال الفترة من 2000 : 2019.

جدول 4: الاستثمار الاجنبي المباشر في مختلف القطاعات خلال الفترة (2000 : 2019)

السنة	الاستثمار الأجنبي بالقطاع الزراعي (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي بالقطاع الصناعي (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي بالقطاع الخدمي (مليون دولار)	اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)	نسبة الاستثمار الأجنبي بالقطاع الزراعي إلى اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (%)
2000	21.2	258.6	250.2	530	4
2001	21.6	259.5	258.9	540	4
2002	22.5	260.2	253	535.7	4.2
2003	22.8	269.9	250.1	542.8	4.1
2004	23.4	287.2	260.1	570.7	4.1
2005	23.9	288.5	270.5	582.9	4.1
2006	24.5	346.5	330.1	701.1	3.5
2007	24.8	447.9	327.1	775	3.2
2008	25.2	448.2	375.4	848.8	3.1

السنة	الاستثمار الأجنبي بالقطاع الزراعي (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي بالقطاع الصناعي (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي بالقطاع الخدمي (مليون دولار)	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	نسبة الاستثمار الأجنبي بالقطاع الزراعي إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (%)
2009	25.8	450.3	379.5	855.6	3.1
2010	26.2	456.3	382.6	865.1	3
2011	30.4	803.9	207.2	1040.6	2.9
2012	80.7	732.6	2196.6	3009.9	2.6
2013	39	261.0	739.8	1039.9	3.7
2014	25.8	215.3	431.0	672.1	3.8
2015	2.8	282.6	1259.5	1544.9	0.2
2016	2.7	423.2	1299.6	1725.5	0.2
2017	21.3	776.4	1261.1	2058.8	1
2018	15.3	1314.3	1476.0	2805.6	0.5
2019	45.0	1628.8	3294.4	4968.2	0.9

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2019.

يوضح الجدول السابق مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي بالقطاع الزراعي 21.2 مليون دولار بما يعادل 4% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000 وقد وصلت هذه النسبة إلى اقصاها عام 2002 مسجلة 4.2% وتراجعت بشكل كبير في السنوات التالية لتصل إلى 0.9% عام 2019، مما يوضح تراجع وضعف قدرة القطاع الزراعي على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

(4-4) القدرة على علاج عجز الميزان التجاري

يمكن أن يساهم القطاع الزراعي في علاج عجز الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات وإنتاج بدائل الواردات من المحاصيل الزراعية، ويوضح الجدول التالي قيمة إجمالي الصادرات والواردات بالميزان التجاري وكذلك قيمة الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة (2000-2019).

جدول 5: الصادرات والواردات القومية والزراعية والميزان التجاري القومي والزراعي بالأسعار الجارية

خلال الفترة 2019-2000

السنة	قيمة الصادرات القومية (مليون جنية)	عجز الميزان التجاري القومي (-) (مليون جنية)	قيمة الصادرات الزراعية (مليون جنية)	قيمة الواردات الزراعية (مليون جنية)	عجز الميزان التجاري الزراعي (-) (مليون جنية)	نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية (%)	نسبة العجز في الميزان التجاري الزراعي إلى الميزان القومي (%)
2000	20950	33002	3250	12950	9700	25.1	29.3
2001	21050	3333	3380	13250	9870	25.51	29.6
2002	21091	34259	3387	13300	9913	25.4	28.9
2003	21145	35337	3400	13963	10963	24.35	29.8
2004	36812	28271	5436	16600	11164	32.75	39.4

آليات تعزيز دور القطاع الزراعي لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية في مصر

السنة	قيمة الصادرات القومية (مليون جنية)	قيمة الواردات القومية (مليون جنية)	عجز الميزان التجاري القومي (-) (مليون جنية)	قيمة الصادرات الزراعية (مليون جنية)	قيمة الواردات الزراعية (مليون جنية)	عجز الميزان التجاري القومي (-) (مليون جنية)	نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية (%)	نسبة العجز في الميزان التجاري الزراعي إلى الميزان القومي (%)
2005	47678	79716	32038	7641	17687	10046	43.2	31.3
2006	61618	114688	53070	6251	22257	16006	28.09	30.1
2007	78864	188874	110010	5726	22571	16845	25.37	15.3
2008	91256	276897	185623	7958	30241	22283	26.32	12
2009	143027	287767	144740	14348	44738	309390	32.07	21
2010	128490	249964	121474	18851	38341	19490	49.17	16.0
2011	151125	300344	149219	21092	51223	30131	41.18	20.1
2012	182608	351612	169004	22670	72363	49693	31.33	29.4
2013	178512	424011	245499	27140	96159	69159	28.18	28.1
2014	197714	457849	260135	34890	99211	64321	35.17	24.7
2015	189741	504824	315083	36177	115065	78354	31.9	24.8
2016	163253	568931	405678	37217	116516	79299	31.94	19.5
2017	176497	536877	360380	37964	117540	79576	32.3	22.0
2018	179584	552904	373320	38090	127541	89451	29.86	23.9
2019	196689	613125	407436	41091	130351	89260	31.5	21.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة الاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، اعداد متفرقة.

ويتضح من الجدول السابق معاناة الميزان التجاري القومي من عجز مستمر خلال الفترة من (2000 – 2019)، وذلك نتيجة لزيادة قيمة الواردات القومية عن الصادرات القومية، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات أداها بنحو 20950 مليون جنية عام 2000، بينما بلغت أقصاها عام 2014 نحو 197714 مليون جنية، في ظل أن قيمة الواردات القومية قد بلغت أداها عام 2000 بنحو 53925 مليون جنية، بينما بلغت أقصاها عام 2018 بنحو 613125 مليون جنية، وبناء على ذلك فإن الصادرات القومية بلغت نسبة الزيادة السنوية بها 9.47% من إجمالي متوسط قيمة الصادرات القومية بينما بلغت الزيادة السنوية للواردات القومية نحو 11.48% من إجمالي متوسط قيمة الواردات القومية، وهكذا يتضح أن نسبة متوسط قيمة الزيادة في قيمة الواردات القومية أكبر من الصادرات القومية وهو ما انعكس على العجز المستمر في الميزان التجاري الذي وصل إلى اقصاه عام 2019 بنحو 407436 مليون جنية وبنسبة زيادة سنوية بلغت 16.68% من إجمالي متوسط العجز في الميزان التجاري القومي.

كذلك يتضح من الجدول أن قيمة الصادرات الزراعية بلغت أداها عام 2000 نحو 3250 مليون جنية وأقصاها عام 2019 بنحو 41091 مليون جنية حيث اتخذت الصادرات اتجاه عام نحو الزيادة عاما تلو الآخر حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية المئوية نحو 12.6% من إجمالي متوسط قيمة الصادرات الزراعية، بينما بلغت إجمالي قيمة الواردات الزراعية أداها عام 2000 بنحو 12950 مليون جنية بينما بلغت اقصاها 13051 مليون جنية عام 2019 وقد اتخذت الواردات الزراعية اتجاه عام نحو الزيادة خلال سنوات الفترة محققة نسبة زيادة سنوية بلغت

12.66% من إجمالي متوسط قيمة الواردات الزراعية، وبذلك يتضح أن نسبة متوسط الزيادة في قيمة الواردات الزراعية أكبر منها الصادرات الزراعية بجانب أن قيمة الواردات الزراعية أكبر من قيمة الصادرات الزراعية وهو ما يفسر من جانب إنخفاض نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ومن جانب آخر العجز المستمر في الميزان التجاري الزراعي والذي بلغ أقصاه عام 2019 بنحو 89200 مليون جنيه وبنسبة زيادة سنوية مئوية نحو 12.6% من إجمالي متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي.

وهكذا يتضح نتيجة العجز المستمر في الميزان التجاري الزراعي إنخفاض قدرة القطاع الزراعي على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وتسرب العملات الأجنبية خارج البلاد وفشل القطاع الزراعي في توسيع آفاق الصادرات أو الحد من الواردات.

(5-4) القدرة على التوسع الأفقي

يقصد بالتوسع الأفقي زيادة مساحة الأراضي الزراعية عن طريق تجميع المياه خلف السدود أو أستخراجها من جوف الأرض وتوزيعها، ويمكن في مصر تحقيق التوسع الأفقي عن طريق زيادة مساحة الأراضي الزراعية في الأراضي القديمة والجديدة أو استصلاح الأراضي، والجدول التالي يوضح إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في مصر خلال الفترة (2000-2019).

جدول 6: إجمالي مساحة الاراضي المزروعة خلال الفترة (2000 – 2019) (ألف فدان)

مساحة الاراضي المستصلحة	الاجمالي	أراضي جديدة	أراضي قديمة	السنة
22	7670	1420	6250	2000
12.7	8045	1540	6405	2001
28.7	8148	1661	6487	2002
18	8113	1655	6458	2003
23.5	8189	1566	6623	2004
14.5	8384	1736	6648	2005
7.8	8410	1754	6656	2006
2.2	8423	1887	6536	2007
9	8432	1978	6454	2008
12.2	8783	2626	6157	2009
15.5	8741	2623	6118	2010
35.8	8619	2548	6071	2011
22.3	8799	2780	6019	2012
22.2	8954	2771	6183	2013
14.5	8916	2834	6082	2014
38.5	9095	2939	6156	2015
38.9	9101	2953	6148	2016
59.2	9168	3148	6020	2017

مساحة الأراضي المستصلحة	الاجمالي	أراضي جديدة	أراضي قديمة	السنة
115.7	8895	2910	5985	2018
120	8687	2702	5985	2019

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد متفرقة.

يتضح من الجدول السابق زيادة المساحة المزرعة للأراضي القديمة بداية من عام 2000 وحتى عام 2007 ثم بدأت في الانخفاض حتى عام 2012 ثم تذبذبت قيمتها ما بين زيادة وانخفاض حتى وصلت إلى 5985 ألف فدان عام 2019 وهو أقل من مساحة الأراضي القديمة في بداية الفترة عام 2000 بحوالي 235 ألف فدان. بينما مساحة الأراضي الجديدة المزرعة في زيادة في معظم سنوات الفترة وأن انخفضت عامي 2018، 2019 لتصل إلى 2702 ألف فدان. ونتيجة لأن الزيادة في مساحة الأراضي الجديدة المزرعة أكبر من الإنخفاض في مساحة الأراضي القديمة المزرعة في معظم السنوات فإن إجمالي المساحة المزرعة في ازدياد من سنة لأخرى فيما عدا عامي 2018، 2019 والراجع إلى انخفاض المساحة المزرعة سواء من الأراضي القديمة أو الجديدة. أما عن مساحة الأراضي المستصلحة فهي في تذبذب سواء بالزيادة أو النقصان فتارة تنخفض بمعدلات مهولة كما في عام 2007 وتارة تزيد بمعدلات فائقة كما في الفترة الأخيرة من 2015 إلى 2019 حيث تضاعفت مساحة الأراضي المستصلحة خلال تلك السنوات وقد يرجع ذلك إلى زيادة اهتمام الدولة باستصلاح الأراضي وإطلاق الحكومة في نهاية عام 2015 إشارة البدء في تنفيذ مشروع إستصلاح المليون ونصف فدان.

(6-4) القدرة على التنوع النباتي وتحقيق التركيب المحصولي الأمثل

يزرع في مصر حوالي 3% من مساحتها البالغة مليون كيلو متر مربع وتمثل المناطق الزراعية في: الصحراء الغربية، الصحراء الشرقية، شبه جزيرة سيناء، وأدى النيل. أما عن التركيب المحصولي فيشمل على عدد كبير من المحاصيل الزراعية التي تزرع في مواسم زراعية ثلاثة وهي الموسم الشتوي والموسم الصيفي والموسم النيلي بالإضافة إلى مجموعة من المحاصيل المستديمة أو السنوية التي تطلق عليها الثوابت وهي التي يمتد إنتاجها إلى سنة زراعية كاملة أو لعدة سنوات، يبدأ الموسم الزراعي الشتوي مع بداية فصل الشتاء في شهر نوفمبر أو قبله بفترة قصيرة ويمتد حتى بداية فصل الصيف في مايو ويونيو، بينما الموسم الزراعي الصيفي يبدأ مع فصل الصيف في شهر مايو أو قبله بفترة وجيزة ويمتد حتى نهاية فصل الخريف في شهر أكتوبر، في حين أن الموسم الزراعي النيلي يبدأ في منتصف فصل الصيف في شهر يوليو أو بعده قليلا ويمتد حتى بداية فصل الشتاء، والجدول أرقام 1-م، 2-م، 3-م بالملحق توضح المساحة المحصولية و الإنتاج للمحاصيل الشتوية و الصيفية والنيلية.

تنقسم المحاصيل الزراعية إلى قسمين هما المحاصيل الحقلية والمحاصيل البستانية الأولى وهي محاصيل تزرع بغرض أن تكون محاصيل غذائية مباشرة مثل القمح والذرة او محاصيل غذائية غير مباشرة حيث يتغذى على الحيوانات ثم يتغذى الإنسان على منتجات هذه الحيوانات مثل الأعلاف أو محاصيل زراعية يستفيد منها الإنسان من خلال تصنيعها مثل البلع والغزل، ونلاحظ أن التركيب المحصولي في مصر لم يصل إلى التركيب المحصولي الأمثل للعديد من الأسباب منها:

- على الرغم من زيادة مساحات وأحجام إنتاج القمح والذرة خلال الفترة من عام 2000 – 2019 إلا أنه لم يتم الوصول إلى حجم الاكتفاء الذاتي مهما بل تزايدت أحجام المستورد منهم خلال تلك الفترة فقد بلغت قيمة الواردات من القمح حوالي 3613.7 مليون جنيه عام 2000 ارتفعت في السنوات التالية لتصل إلى 30930 مليون جنيه عام 2019، كما بلغ قيمة الوارد من الذرة 2108 مليون جنيه عام 2000 زادت في السنوات التالية لتصل إلى 29700 مليون جنيه عام 2019، والجدول التالي يوضح قيمة الواردات من القمح والذرة خلال الفترة (2000-2019):

جدول 7: قيمة الواردات من القمح والذرة خلال الفترة (2000-2019)

السنة	واردات الذرة (مليون جنيه)	واردات القمح (مليون جنيه)
2000	2108	3613.7
2001	2120	3225.2
2002	2164	2335.2
2003	2332	2367.2
2004	2060	3806
2005	1750	4268.5
2006	3350	4585.5
2007	2630	6061.5
2008	4610	6111
2009	4665	6206.5
2010	6115	7750
2011	14742	10192
2012	13846	11669
2013	13573	14422.1
2014	13832	9627.1
2015	14072	13235.2
2016	26550	25597.5
2017	27600	28353
2018	28650	34026
2019	29700	39030

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

- جمال، عمر (2017). أثر التغير في سعر الصرف على أهم الواردات الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 27 (2).

- عمر، مصطفى (2020). أثر السياسة على محصول الذرة الصفراء في مصر، مجلة العلوم الزراعية، 6، (1)، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

- على الرغم من كون الكتان والقطن سلع تصديرية هامة إلا أن يلاحظ انخفاض المساحة المزروعة وحجم الإنتاج من الكتان حتى عام 2015 وبدأت في الزيادة التدريجية في السنوات التالية في ظل انخفاض مساحات وحجم الإنتاج من القطن بصورة كبيرة وهو ما انعكس على انخفاض قيمة الصادرات فقد بلغت قيمة الصادرات من القطن حوالي 528 مليون جنيه عام 2000 ارتفعت في السنوات التالية لتصل إلى أقصاها عام 2004 حوالي

1932 مليون جنيه، ثم تراجع في السنوات التالية لتصل إلى أدنى قيمة لها عام 2015 حوالي 376 مليون جنيه، والجدول التالي يوضح قيمة صادرات القطن خلال الفترة (2000 - 2019).

جدول 8: قيمة صادرات القطن في مصر خلال الفترة (2019- 2000)

السنة	صادرات القطن (مليون جنيه)
2000	528
2001	744
2002	1318.8
2003	1463.5
2004	1932
2005	902.8
2006	664
2007	761.9
2008	926.9
2009	437.5
2010	686.7
2011	945.7
2012	842.1
2013	603.4
2014	763
2015	376
2016	1155
2017	960
2018	1980
2019	1760

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، اعداد متفرقة.

- هناك توسع في زراعة قصب السكر على الرغم من شراهة ذلك المحصول للمياه حيث يحتاج الفدان الواحد منه إلى 19973.4 متر مكعب من المياه و استغراقه لفترة عام كامل لزراعته، في حين أنه يمكن الحصول على السكر وبمعدلات استخلاص عالية من خلال التوسع في زراعة بنجر السكر الذي يمكن من خلال زراعته الحصول على 7.4 طن سكر من الفدان الواحد، في حين يتم الحصول على 5.7 طن سكر من فدان قصب السكر، فضلا عن انخفاض فترة زراعة البنجر إلى نصف فترة زراعة القصب احتياج الفدان الواحد من البنجر إلى 4000 متر مكعب فقط من المياه (ما يقرب من 20% من احتياجات زراعة القصب من المياه) مما يوفر الوقت والأرض والمياه لزراعة محصول آخر أو مضاعفة الإنتاج وتصدير الفائض منه للخارج.

وهكذا يتضح مما سبق تدني العديد من مؤشرات القطاع الزراعي وضعف الانجازات المتولدة عنه، ويرجع تدني هذه المؤشرات إلى ما يواجهه هذا القطاع من العديد المشاكل والمعوقات التي تحد من قدرته على النمو وعلى المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهذا ما نوضحه في النقطة التالية.

(5) مشكلات القطاع الزراعي في مصر

يتبين من العرض السابق تضائل أهمية القطاع الزراعي وتدهور أحواله كأحد مرتكزات الاقتصاد القومي رغم التحول في استراتيجية الدولة تجاهه إلا أن الواقع العملي يشير إلى ضعف إمكانيات وسوء أوضاع ذلك القطاع وهو ما يدل على معاناة ذلك القطاع من مشكلات عدة تتمثل أهمها في الآتي:

(1-5) مشكلات متعلقة بالقوة البشرية

- قصور التعليم الزراعي وجموده عن مواكبة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية بالإضافة إلى ضعف وتدني المكون العملي والتطبيقي في العملية التعليمية في المدارس والمعاهد والكليات الزراعية، فنظم التعليم في مصر غير ملائمة لمتطلبات التنمية بصورة عامة والقطاع الزراعي على وجه الخصوص، فعلى الرغم من أن هناك أعداد متزايدة من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية الفنية والزراعية إلا أن المناهج التعليمية لا تمد القطاع الزراعي بالمهارات الفنية والعملية اللازمة، وبالتالي فإن نظم التعليم والتدريب المهني القائم في مصر يحتاج إلى عدة إصلاحات حتى يتسنى لها توفير احتياجات القطاع الزراعي من العمالة الماهرة والمدربة. من جانب آخر يترك العاملون بالعمل بالقطاع الزراعي واتجهوا للعمل لدى مشروعات القطاع الصناعي والخدمي لقدرتها على دفع أجور أعلى وحوافز أكثر وبصورة منتظمة، أو يتجهوا إلى الهجرة إلى الخارج تحت إغراء الأجور المرتفعة. فضلا عن ارتفاع نسبة الأمية بين المزارعين بما يحد من إمكانية تعلم المزارعين لتطبيق الأساليب الحديثة في الزراعة، إلى جانب قصور جهاز الإرشاد الزراعي عن توعية المزارعين خاصة صغار المزارعين بالمعرفة الصحيحة بالمحاصيل البستانية مما ينعكس سلبا على زراعة أصناف في أراضي غير ملائمة لها⁽¹⁾.

- ينصب اهتمام الفلاح على كسب العيش، من خلال زراعة قطعة أرض صغيرة يمتلكها أو يستأجرها أو عن طريق العمل في مشروع زراعي تجاري، وهو يحصل على أرباح قدرية تعتمد على أحوال المناخ أو السوق وليس اعتمادا على أهداف مخططة ويعتمد في الزراعة على أساليب تقليدية قوامها القوة البشرية والحيوانية ومعدات ميكانيكية قديمة نسبيا كما يستخدم الأسمدة التقليدية وقلما يستخدم الأسمدة الكيماوية ويعتمد على المحاصيل التقليدية والبذور أكثر مما يعتمد على المحاصيل التجريبية، وبأني ذلك في ظل ارتفاع أعداد الفقراء كنسبة من إجمالي السكان خاصة في المناطق الريفية وتضائل نسب الانخفاض في فجوة توزيع الدخل وإن كانت مازالت تتزايد في المناطق الريفية وسيطرة أغنى 20% من السكان على 42% من الدخل المحقق⁽²⁾.

(2-5) مشكلات سوء استخدام الأراضي الزراعية

- تفتت الحيازات الزراعية حيث انخفض متوسط الحيازة الواحدة عبر الزمن الذي يرجع إلى قوانين الإصلاح الزراعي التي عملت على وضع حد أقصى للملكية الأراضي الزراعية، ويضاف إلى ذلك انتقال ملكية الأراضي الزراعية من خلال الإرث، فقد بلغ متوسط السعة الحيازية الواحدة في مصر 6.13 فدان في عام 1950،

(1) أبو الزيد، أحمد (2018). التعليم الزراعي وتأثيره على نمو القطاع الزراعي في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، 8، (2)، 221-225.

(2) عاطف، نهي (2018). تفتت الحيازة وأثره على الانتاج الزراعي بمحافظة الشرقية- دراسة في الجغرافيا الزراعية، مجلة البحث العلمي، في الاداب، 19، (7)، 290.

انخفضت إلى 3.8 فدان عام 1960 ثم إلى 2.7 فدان في عام 1980 ثم إلى 2.4 فدان في عام 2000 ثم انخفضت إلى 2.2 فدان في عام 2019، كما أن غالبية عدد الحيازات الزراعية حيازات صغيرة نحو 48.29% أقل من فدان واحد، وحوالي 47.85% حيازات تتراوح بين فدان واحد إلى خمسة أفدنه ونحو 3.86% حيازات كبيرة تزيد عن خمسة أفدنة⁽¹⁾، هذا بجانب تجزؤ الحيازة الواحدة إلى أكثر من قطعة منفصلة والقطعة الواحدة غالباً ما تستغل في الموسم الواحد في زراعة أكثر من محصول، الأمر الذي يسفر في محصولته عن أحجام متناهية الصغر للأنشطة الزراعية التي تؤول إلى حالة من التجزؤ المفرط الذي يبعد تماماً عن حدود الكفاءة الاقتصادية، ويحول دون إمكانية التطوير التقني والتسويق الكفاء والاندماج في النشاط التصديري ويحول دون إحداث النهضة الزراعية والتحديث الزراعي المأمول⁽²⁾.

- التآكل المستمر في رقعة الأراضي الزراعية وتحولها إلى استخدامات أخرى غير زراعية نتيجة الضغط السكاني وارتفاع الكثافة السكانية، وعلى الرغم من صدور القوانين الخاصة بعدم التعدي على الأراضي الزراعية كالقانون رقم 116 لسنة 1983 والقرار العسكري رقم 1 لسنة 1996 إلا أن حجم التعدي على الأراضي الزراعية واستخدامها في أغراض أخرى غير الزراعة كتنشيد المباني السكنية والمحال التجارية ما زال في ازدياد، حيث خلال الفترة من عام 1983 وحتى عام 2003 حدث تعدي على 68932 فدان من أجود الأراضي الزراعية خصوبة بمعدل 3282 فدان سنوياً، وخلال الفترة من عام 2004 وحتى عام 2005 حدث تعدي على 6833 فدان أرض زراعية وخلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2007 حدث تعدي على 10228 فدان أرض زراعية هذا وقد بلغ عدد حالات التعديت على الرقعة الزراعية منذ عام 2011 وحتى عام 2020 حوالي مليون و990 ألف حالة طبقاً لتقارير الإدارة المركزية لحماية الأراضي بمساحة تقارب الـ 100 ألف فدان⁽³⁾، حيث بلغت هذه التعديت ذروتها عقب أحداث ثورة يناير 2011 وما أتبعها لعدد من السنوات من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية غير مستقرة. وتعد محافظات القليوبية والدقهلية والغربية وأسيوط وسوهاج وقنا والإسكندرية على الترتيب من أكثر المحافظات التي شهدت تزايد في حالات التعدي على الأراضي الزراعية ويرجع السبب في ذلك إلى عدم فعالية القوانين الخاصة بحماية الرقعة الزراعية حيث لا يوجد إطار واضح لتطبيق القانون والتباطؤ في إصدار الأحكام ومحاضر المخالفات، وعلى الرغم من التوجهات المستمرة بضرورة تطبيق القانون على كل من يتعدى على الأراضي الزراعية، إلا أنه يغيب التنسيق بين التشريع والإدارة التنفيذية، حيث يظهر تأثيرات عدم التنسيق في مستويات اتخاذ القرار بظهور التضارب بين القوانين واللوائح في أي منها وبالتالي بعض الاجترار في اللوائح التنفيذية، وهناك عدة أمثلة لذلك بين قوانين الزراعة وقوانين الإسكان آخرها فيما يتعلق بالتصالح في المباني المقامة على أراضي زراعية بما تجلبه من شبهة تعارض مع المادة (29) من الدستور والتي تنص في بدايتها على أن "الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها"، فكيف يتم التصالح فيما حرّمته والتزمت الدولة بحماية الرقعة الزراعية بل وزيادتها، فإذا كان التصالح

(1) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (1950-2020). قطاع الشؤون الاقتصادية - الإدارة العامة للتعداد الزراعي، التعداد الزراعي.

(2) عبد الفتاح، سامية (2010). دراسة تحليلية للمؤشرات الاحصائية لتوزيع الحيازات الزراعية في جمهورية مصر العربية، مركز بحوث الاقتصاد الزراعي، 399، 405.

(3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، اعداد متفرقة.

في البناء على الأراضي الزراعية غير دستوري فما هو البديل وقد قصرت الدولة لفترة طويلة في حماية الرقعة الزراعية بل وغضت الطرق عن ذلك التناقص فيها تحت وطأة الزحف العمراني.

هذا وتعمل الدولة في السنوات الأخيرة باقامة العديد من المشاريع القومية العملاقة لاستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية من أجل تعويض النقص في مساحة الرقعة الزراعية بل والسعي إلى زيادتها، ولاشك أن ما تقوم به الدولة من عمليات استصلاح الأراضي يكلف الدولة ملايين الجنيهات بجانب أن الأرض الزراعية المستصلحة تحتاج إلى سنوات طويلة لكي تصبح في خصوبة الأراضي القديمة، حيث قدرت الانتاجية السنوية للبدان الطين من الأراضي القديمة بانتاجية خمسة أفدنة مستصلحة خلال 3 سنوات مجمعة، مما يعني أن فقد ألف فدان طين يعوضه أستصلاح خمسة آلاف فدان صحراء بعد 3 سنوات. وفي تطور قوانين الإصلاح الزراعي كان القانون رقم 96 لسنة 1992 الخاص بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية، وترتب على هذا القانون عودة الأراضي الزراعية إلى مالكيها يتصرف فيها كما يحلوه، ويبدو أن نسبة ليست بالقليلة من ملاك الأراضي الزراعية كانوا يؤجرون تلك الأراضي لكونهم ورثوها ولم يمتنون مهنة الفلاحة فيها فأرتفعت الإيجارات وتبعثها أسعار المنتجات الزراعية، وتحين كل منهم دخول أرضه حيز كردون المدينة أو قام بتفتيت ملكيتها على الورق ثم بني على كل جزء منها الحد الأدنى المسموح به بالبناء على الأرض فقسمها حتى صارت تجمعات عمرانية متناثرة داخل الأراضي الزراعية.⁽¹⁾

- تدهور خصوبة الأراضي الزراعية بما يعوق من الأستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، والذي يرجع إلى تجريف التربة لصالح صناعة الطوب، وإهمال المزارعين لصيانة الأراضي وزيادة درجة خصوبتها، واتباع ممارسات زراعية خاطئة وإرتفاع منسوب المياه للأراضي الزراعية و ملوحة وقلوية بعضها، وتأثر التربة بالكيمياويات من الأسمدة والمبيدات وبخاصة في الأراضي التي تستخدم نسبة من مياة الصرف الزراعي لأغراض الري، وتعاقب التركيب المحصولي والدورات الزراعية المجهد للتربة، وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى إنخفاض الجدارة الإنتاجية للأراضي الزراعية فعلى الرغم من ارتفاع إنتاجية البدان لبعض المحاصيل الاستراتيجية حيث تحتل مصر المركز الأول على مستوى العالم بالنسبة لإنتاجية البدان من قصب السكر والأرز والفاول السوداني والسمسم والمركز الثاني بالنسبة لإنتاجية البدان من الذرة الرفيعة والمركز الرابع لإنتاجية البدان من القمح والمركز السادس لإنتاجية البدان من الفول إلا أن الأراضي الزراعية المصنفة ضمن فئة الدرجة الأولى لا تتجاوز 12% من إجمالي مساحة الأرض المزروعة بينما أراضي الدرجة الثانية تبلغ 42% من إجمالي مساحة الأرض المزروعة وأراضي الدرجة الثالثة والرابعة والخامسة يمثل 46% من إجمالي مساحة الأرض المزروعة.⁽²⁾

- عدم تناسب مساحة الأراضي المستغلة مع أعداد السكان ففي عام 1950 بلغ عدد السكان 20.4 مليون نسمة وكانت المساحة المزروعة آنذاك 5.76 مليون فدان بواقع 0.282 فدان للفرد، بينما في عام 1993 ارتفع عدد السكان إلى 58.3 مليون نسمة أي بزيادة قدرها 37.9 مليون نسمة عن عام 1950 في حين أن الزيادة في مساحة

(1) هيكل، ايهاب (2020)، ظاهرة التعدي على الأرض الزراعية - دراسة حالة باحدي قري محافظة البحيرة، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، 11، 879-891.

(2) أبو اليزيد، فاتن (2021). اثر تحضر الأراضي الزراعية على التنمية الزراعية في مصر- دراسة حالة بمحافظة الشرقية، مجلة ابحاث في العلوم الزراعية، 59، كلية الزراعة، جامعة بها، 271:284.

الأراضي الزراعية المستغلة آنذاك مقارنة بعام 1950 لم تتجاوز 1.36 مليون فدان وفي عام 2008 بلغ عدد السكان 74.4 مليون نسمة بزيادة قدرها 16.1 مليون نسمة مقارنة بعام 1993 في حين أن الزيادة في مساحة الأراضي الزراعية المستغلة في ذلك العام لم تزيد عن 1.22 مليون فدان وأصبح متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة 0.112 فدان، وفي عام 2020 وصل عدد السكان 110 مليون نسمة بزيادة قدرها 26.6 مليون نسمة مقارنة بعام 2008 في ظل أن الزيادة في مساحة الأراضي الزراعية في ذلك العام لم تزيد عن 2 مليون فدان وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من الأراضي المزروعة ليصبح 0.02 فدان⁽¹⁾.

(3-5) مشكلة الموارد المائية

تعتمد الزراعة في مصر على مياه نهر النيل بالدرجة الأولى (تبلغ حصة مصر من مياه نهر النيل 55.5 مليار متر مكعب سنويا) كمصدر أساسي للري نظرا لمحدودية الموارد المائية الأخرى (الأمطار والسيول، والمياه الجوفية ومياه الآبار بالوادي والدلتا، مياه البحر المحلاة، ومياه الصرف الزراعي والصرف الصحي المعالج) فعلى الرغم من أن إجمالي عرض الموارد المائية في مصر يبلغ 81 مليار متر مكعب وتستخدم الزراعة نحو 85% من تلك الموارد إلا أن الملاحظ إنخفاض نصيب الفدان من الأراضي المزروعة من حصة المياه المتاحة لأغراض الزراعة حيث كانت 7867 متر مكعب في عام 1961 انخفضت إلى 6713 متر مكعب في عام 1992 ثم إلى 4518 في عام 2007، ثم إلى 4230 عام 2019⁽²⁾.

فضلا عن ارتفاع نسبة الهدر والفاقد في توزيعات المياه فهناك 16.7 مليار متر مكعب يتم فقده سنويا فيما بين نقل المياه إلى أسوان نهايات الترع والبحر والتسرب وأستهلاك النباتات والحشائش الضارة مثل نبات ورد النيل ونقل المياه عبر الترع المكشوفة باستخدام أساليب الري التقليدية كالري بالغمر فحوالي 5.5 مليون فدان يروي بالغمر مما يؤدي إلى فقدان 50% من المياه التي يتم استخدامها في الري (حوالي 2.1 مليار لتر مكعب من المياه)⁽³⁾.

من جهة أخرى احتمالات حدوث عجز مائي نتيجة النزاع المصري الأثيوبي بسبب إقامة سد النهضة الأثيوبي، حيث أن عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة العجز المائي المحتمل بسبب إنشاء سد النهضة الأثيوبي، والوصول إلى اتفاق مشترك بشأن ملء السد وإدارته، قد يتسبب في أثار سلبية على القطاع الزراعي وبالتالي الاقتصاد المصري، فقد قدر متوسط إجمالي عجز الميزانية السنوية المتوقع للمياه في مصر خلال فترة الملء بـ 31 مليار متر مكعب في السنة، وهو ما يتجاوز ثلث إجمالي ميزانية المياه الحالية في مصر، وعلى أثر ذلك فإن الرقعة الزراعية المصرية مهددة بالتراجع⁽⁴⁾.

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020). الكتاب الإحصائي السنوي.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد متفرقة.

(3) ويرجع ذلك إلى الاعتقادات الخاطئة لدى المزارعين بأن زيادة المياه في الري تؤدي إلى زيادة مماثلة في المحصول الأمر الذي يؤدي إلى استخدامهم لكميات تفوق الكميات التي تحددها وزارة الري، عدم كفاءة بعض البوابات ومنشآت التحكم في المياه وقصورها عن تحقيق الدقة الكافية في توزيع المياه، تعديلات المزارعين على مجاري المياه بارتكاب مخالفات إنشاء فتحات إضافية لسحب مزيد من مياه الري إلى أراضيهم.

(4) Heggy, E.; sharkawy, Z. & Abotalib Z. (2021). Egypt's water Budget deficit and suggested Mitigation policies for the Grand Ethiopian Renaissance Dam filling scemarios, Environmental Research letters, 16 (7).

(4-5) مشكلات متعلقة بالاستثمار

ينخفض حجم الأموال المستثمرة في القطاع الزراعي وذلك للأسباب الآتية:

- ضخامة حجم الاستثمارات اللازمة لعمليات استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة والصحراوية وطول الفترة المستغرقة للوصول إلى العائد الحدي.

- ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي نتيجة إلغاء أغلب دعم المدخلات الزراعية.

- ارتفاع تكاليف إيجار الأراضي الزراعية نتيجة لتطبيق القانون الجديد للإيجارات.

- أغلب الاستثمارات في القطاع الزراعي مشروعات صغيرة في حين أن الزراعة اليوم تتطلب إمكانيات رأسمالية سواء في شكل أموال أو في شكل عدد وآلات.

- التقلبات الحادة وعدم الاستقرار في أسواق المنتجات الزراعية وأسعارها ينعكس سلبا على استقرار الأوضاع الإنتاجية والاستهلاكية والتصديرية والأستيرادية من جهة، ويسفر عن مؤشرات سعرية خاطئة ومن ثم قرارات خاطئة لمختلف المتعاملين في أسواق تلك المنتجات، هذا بجانب تحرير سعر الصرف أدى إلى انخفاض قيمة الجنية المصري أمام أغلب العملات الأجنبية وهو ما يعني ارتفاع في قيمة المدخلات الزراعية غير المدعومة نظرا لأستيراد العديد من المدخلات الزراعية من الخارج والتي لا يكفي العرض المحلي لتغطيتها.

- ارتفاع نسب الفاقد والتالف التي تصل في بعض المنتجات إلى ما يقرب من 30% وتصل في متوسطها العام إلى حوالي 10% في أكثر التقديرات تخفظا.

فضلا عن فشل بعض المشروعات الزراعية القومية التي قامت بها الدولة في بعض الفترات لتنمية القطاع الزراعي في إحداث طفرة نوعية في القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمارات الخاصة فمشروع توشكي الذي تكلف 12 مليار جنية مصري لم يتم الإنتهاء منه حتى الآن وفقا لما هو مخطط ولم يجذب سوى عدد محدود من المستثمرين (شركتين فقط) منهم مستثمر واحد لم يقوم باستصلاح سوي 1000 فدان من الحصة المخصصة له والبالغة 220 ألف فدان ومشروع شرق العوينات يعاني من ندرة المياه الصالحة لزراعة أراضي ومشروع شمال سيناء يعاني أيضا من ندرة المياه الصالحة لزراعة أراضي حيث يتم نقل مياه النيل مساحة 400 ألف فدان من خلال ترعة السلام/ الشيخ جابر إلى سيناء الشمالية ولكنها تختلط بمياه الصرف القادمة من مصارف السرو وهادوس بنسبة 1:1 فضلا عن ارتفاع تكلفة استخراج واستغلال المياه الجوفية المتوافرة في تلك المنطقة، بل أن مشروع ترعة السلام ذاته والذي أنفق عليها ملايين الجنيهات كي تصل مياه النيل إلى سيناء توقف بعد 54 كيلو متر أمام مرتفعات صخرية وجبلية تحتاج إلى معدات لرفع المياه تتكلف 6 مليار جنية ولم يستكمل هذا المشروع وتقرر بيعه لعدد من رجال الأعمال وبدلا من أن يتم استزراع 400 ألف فدان على مياه هذه التربة وصل أقصى ما يمكن زراعته إلى 30 ألف فدان فقط وتحول إلى مشروع لتربية الأسماك.

كما أن هناك ضعف في المرافق والخدمات الزراعية الداعمة ضمن المنظومة المتكاملة للتنمية الزراعية حيث يمكن القول بصفة عامة أن كافة مجالات المرافق والخدمات الزراعية الداعمة والمساندة لا تعد في واقع الأمر داعمة أو مساندة لتحقيق الطموحات المستهدفة للتنمية الزراعية المستدامة ومواجهة تحديات التطوير والتحديث الزراعي

المنشود فتتوزع كلا من المرافق والخدمات الزراعية بين الغياب وعدم الكفاية أو التخلف الفني وضعف وتدني الكفاءة⁽¹⁾.

(5-5) مشكلات متعلقة بالتمويل

- تتأول نصيب القطاع الزراعي من التسهيلات الائتمانية المتاحة والمقدمة من البنوك المصرية فيحصل القطاع الزراعي على 2% فقط من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك والبالغة 191.1 مليار جنية، واحتلت الصناعة النصيب الأكبر بحوالي 32% وجاء قطاع الخدمات تالي لها بنحو 25% ومن بعده قطاع التجارة بنحو 10%⁽²⁾. وقد يرجع تخوف البنوك من تمويل النشاط الزراعي لارتباطه بعوامل مخاطرة شديدة، منها التغير المناخي والأفات وصعوبة التنبؤ بالعديد من العوامل الزراعية أبرزها تقلب الأسعار، حجم المحصول، جودة التقاوي، الأمراض الزراعية، قوي العرض والطلب.

كذلك فأن شروط الجدارة الائتمانية المطلوبة من المشتغلين في القطاع الزراعي والتي تشترطها البنوك يصعب استيفائها من قبل المزارعين في أحيان كثيرة جدا، حيث يقوم البنك فور إقرار دراسة الجدوى التي يقدمها المزارع والتأكد من جدوى المشروع، اتخاذ الخطوات اللازمة للحصول على القرض مع تقديم الضمانات الكافية مثل الأوراق والمستندات المثبتة للقرض الشيكات أو الكمبيالات أو الضمانات الشخصية أو الجماعية مثل وجود رهن عقاري أو حساب في البنك أو الضمان من الأهل أو أحد الأقارب بتحويل مرتبه على البنك، ونجد أن الضمانات السابقة قد يكون من الصعوبة توفيرها على المزارعين وبصفة خاصة من أصحاب المشروعات الجديدة نتيجة لعدم ملائمة الضمانات أو نتيجة لخطورتها القانونية لذلك يتردد المستفيدون كثيرا قبل الإقدام عليها بما يؤدي إلى تطويل الفترة اللازمة للحصول على القرض لاسيما وأن هذه الضمانات تستلزم إجراءات طويلة لإنجازها تصل إلى عدة أشهر فأن القروض التي تمنح لا تتم إلى بضمانات عقارية وهي مشكلة تواجه المستفيدون الذين لا يملكون هذه الضمانات، فإذا كان المستفيد يمتلك محل تجاري أو قطعة أرض أو رصيد في البنك لماذا يقدم على الحصول على القرض من البنك ويتحمل أعباء الأقساط والفوائد مخاطر عدم السداد، وحتى ضمان كفالة أحد الأقارب له والتي تعتبر من أقل الضمانات المطلوبة، فمن أين يأتي المستفيد بهذا الشخص، ومن هذا الشخص الذي يقبل تحويل مرتبه كل شهر على البنك ولا يقبض مرتبة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والاحتياج إلى المال.

من جانب آخر تعد القروض التي يقدمها بنك التنمية والائتمان الزراعي أكثرها لا تتلائم مدتها مع الأغراض التي من أجلها تم الاقتراض فنلاحظ تفضيل البنك للقروض قصيرة الأجل لإنخفاض درجة مخاطرها والجدول التالي يوضح انخفاض نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الزراعي إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المتاحة خلال الفترة

⁽¹⁾ فالمرافق والخدمات التسويقية المتطورة كما هو الحال بالنسبة لمراكز تجميع وتبريد الألبان ومحطات الفرز والتدريج والتعبئة وخدمات المعلومات الفنية والتسويقية الزراعية على سبيل المثال تندرج ضمن مجموعة المرافق والخدمات التي تعد غائبة أو شبه غائبة في المنظور الشامل للزراعة المصرية وبخاصة لدي متوسطي وصغار المزارعين. أنظر: على، حسين (2019)، دراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الزراعي في مصر، مجلة البحوث الزراعية المتقدمة، 4 (64)، كلية الزراعة- سايا باشا، جامعة الاسكندرية،، 229-251.

⁽²⁾ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، 2020.

من عام 2000 وحتى عام 2019 فضلا عن ضالتها وارتفاع نسبة القروض قصيرة الأجل المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعي مقارنة بالقروض متوسطة وطويلة الأجل.

جدول 9: نصيب القطاع الزراعي من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك ونسب قروض بنك التنمية والائتمان الزراعي حسب أجالها خلال الفترة (2019-2000)

السنة	نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الزراعي إلى اجمالي التسهيلات الائتمانية المتاحة (%)	نسبة القروض قصيرة الأجل المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعي (%)	نسبة القروض متوسطة الأجل المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعي (%)	نسبة القروض طويلة الأجل المقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعي (%)
2000	2.36	69.71	30.22	0.06
2001	2.20	71.80	28.14	0.06
2002	2.15	71.95	27.96	0.09
2003	1.83	71.65	29.25	0.06
2004	1.978	68.69	31.22	0.09
2005	1.70	64.19	35.15	0.06
2006	1.57	71.46	28.45	0.09
2007	1.48	64.19	35.75	0.24
2008	1.45	63.92	36.01	0.07
2009	1.42	63.85	36.08	0.07
2010	1.40	63.52	36.42	0.06
2011	1.8	63.73	35.47	0.08
2012	1.1	64.2	35.74	0.06
2013	1.05	64.3	35.63	0.07
2014	1.2	65.2	34.73	0.07
2015	1.41	66.4	33.54	0.06
2016	1.42	68.2	31.73	0.07
2017	1.42	69.3	30.62	0.08
2018	1.43	69.8	20.11	0.09
2019	1.8	70.3	29.61	0.09

المصدر:

-البنك المركزي المصري (2019)، التقرير السنوي.

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، اعداد متفرقة.

- حظر تعامل بنك التنمية والائتمان الزراعي والجمعيات الزراعية مع المستأجرين وإتاحة التعامل للملاك فقط على اعتبار إن المستأجرين لا يمتلكون مستندات حيازة ومن ثم يقوم الملاك بالحصول على المدخلات الزراعية المدعمة ثم يقوموا بإعادة تزويد المستأجرين بها ولكن بأسعار أعلى من أسعار حصولهم على تلك المدخلات، فيترتب على ذلك استغلال للمستأجرين.

(6-5) مشكلات متعلقة بالجهات المعنية بالقطاع الزراعي

- على الرغم من وجود التعاونيات الزراعية كأداة لتوجيه النشاط الزراعي وفق السياسات والتوجيهات العامة للدولة سواء في تقديم المستلزمات أو تسويق المنتجات أو تحديد التراكيب المحصولية، إلا أنها فقدت دورها وأصبحت كيانات ضعيفة أو عديمة الأثر فلم يشهد النظام التعاوني الزراعي التعديلات والإصلاحات التي تعيد إليه فاعليته، ولم تستحدث من التنظيمات الغير حكومية للمزارعين ما يسد الفراغ الذي أحدثه غياب تنظيمات المزارعين الرسمية، فسوف يظل ما يقرب من 3.3 مليون مزارع ممن يعدون من صغار المزارعين (أقل من خمسة أفدنه لحيازة كل منهم) يمثلون نحو 90% من جملة أعداد المزارعين يعمل كل منهم على حدة في ظروف وأوضاع اقتصادية واجتماعية تحول دون اندماجهم في مسيرة التطوير والتحديث الزراعي المستهدفة، ويواجه كل منهم على حدة أوضاعا تسويقية مجحفة وغير عادلة ومن ثم تظل الزراعة المصرية أسيرة الأنماط الانتاجية والعلاقات التسويقية التقليدية وتظل البيئة العامة التي يعمل فيها صغار المزارعين كل منهم بمفرده عائقا من معوقات التنمية الزراعية.

- تعد وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي هي الوزارة ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الزراعي إلا أن هناك العديد من الوزارات والهيئات لديها علاقات مباشرة وغير مباشرة مع القطاع الزراعي مثل وزارة الري والموارد المائية والصناعة والتجارة والبيئة والتضامن الاجتماعي والداخلية والحكم المحلي والصحة والعدل مما يسبب تداخل وتشابك في الاختصاصات وازدواجية في المسؤوليات والصلاحيات والأهداف والتوجيهات الخاصة بالقطاع الزراعي⁽¹⁾.

(7-5) مشكلات متعلقة بمدخلات العملية الزراعية

- على الرغم من استنباط أصناف عالية ومقاومة للأمراض في المحاصيل الرئيسية إلا أن كمية التقاوي المنتجة لا تكفي زراعة كل مساحة المحاصيل الزراعية فعلى سبيل المثال في زراعة القمح كمية التقاوي عالية الإنتاج لا تكفي سوى 65% من المساحة وفي الذرة 74% من المساحة وفي الفول البلدي 52% من المساحة وفي الأرز 77% من المساحة وفي فول الصويا 38% من المساحة، كما أن ارتفاع أسعار في السوق المحلي يجعل جزء من المزارعين يستخدم تقاوي من إنتاجهم وإنتاجيتها منخفضة.

- لا تزال العديد من الأنشطة ومشروعات إنتاج وتصنيع المدخلات الزراعية تنسم بقدر ملحوظ من القصور وانخفاض الكفاءة كما هو الحال بالنسبة لتصنيع الآلات والمعدات ونظم الري المتطور، وبعض أنواع الأسمدة والمخصبات والمبيدات، وإنتاج التقاوي الهجينة، وعلى الجانب الأخر لا تزال مجالات التصنيع للمنتجات الزراعية قاصرة على عدد محدود من المنتجات كالمنسوجات بينما تتضاءل نسبة ما يدخل في التصنيع من العديد من المنتجات كالخضر والفواكه والنباتات الطبية والعطرية، والحاصلات البقولية، والمنتجات الحيوانية، والكتان يضاف إلى ذلك أن ما يجري تصنيعه من هذه المنتجات يتم في وحدات تصنيعية غالبيتها العظمى تقليدية

(1) على، حسين (2019). دراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الزراعي في مصر، مرجع سبق ذكره، 240-245.

وبدائية في أساليبها ووسائلها الفنية، فضلا عن أنه في حالات كثيرة يتم تصدير المنتجات الزراعية القابلة للتصنيع في صورتها الخام ثم يعاد أستيرادها بأسعار مضاعفة نصف مصنعة أو تامة الصنع.⁽¹⁾

(8-5) مشكلات بيئية

- من المتوقع تأثر البيئة الزراعية في مصر بظاهرة الاحتباس الحراري حيث من المحتمل حدوث الأتي⁽²⁾:
- زيادة في درجات حرارة وتغير ترددات ومواعيد الموجات الحرارية مما يؤدي إلى نقص الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل الزراعية.
- تغير في متوسط درجات الحرارة مما يؤدي إلى انخفاض درجة جودة الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل الزراعية.
- ارتفاع معدلات التصحر معدلات تآكل التربة.
- غرق بعض المناطق الزراعية المنخفضة في شمال الدلتا وبعض المناطق الساحلية الأخرى وزيادة معدلات نحر الشواطئ وتغلغل المياه المالحة في التربة مما يقلل من إنتاجية الأراضي الزراعية⁽³⁾.

(6) النتائج والتوصيات

من واقع تقييم أداء القطاع الزراعي المصري والمشاكل التي يواجهها يتضح انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاع الصناعي والخدمي، تراجع مساهمته في استيعاب العمالة في السنوات الاخيرة، ضعف قدرته على اجتذاب رؤوس الأموال سواء الوطنية او الأجنبية، زيادة نسبة العجز السنوي في الميزان التجاري الزراعي وبالتالي انخفاض قدرة هذا القطاع على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية. عدم القدرة على الوصول إلى التركيب المحصولي الأمثل. وترجع تضائل أهمية هذا القطاع وتدهور أحواله إلى معاناته من العديد من المشاكل أهمها الاعتماد على الأساليب التقليدية في الزراعة، تفتيت الملكية الزراعية، التآكل المستمر في رقعة الأراضي الزراعية، محدودية الموارد المائية، انخفاض حجم الأموال المستثمرة في القطاع، تضائل نصيب القطاع الزراعي من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك، قصور التعليم الزراعي وابتعاده عن مواكبة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية، ضعف دور التعاونيات الزراعية، ازدواجية وتعدد المسؤوليات والصلاحيات بين العديد من الوزارات والجهات الحكومية، وهكذا يتضح لنا تعدد المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي وتحد من قدرته على النمو، ويبدو أن هذا الأمر هو ما أعتاد علمه القطاع الزراعي فلا زالت المعاناة من العديد من المشكلات قائمة وأن تغير بعضها بفعل عوامل الزمن، لذلك فإن الأمر يحتاج إعادة النظر مرة أخرى في السياسات المختلفة التي تتبعها الدولة داخل هذا القطاع، وفيما يلي نستعرض مجموعة من الآليات والأدوات التي يمكن للدولة اللجوء إليها واتباعها من أجل تلافي أو تقليل حدة المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي من أجل تعزيز مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية

(1) ابراهيم، ماجدة (2008). الزراعة المصرية في مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 48-101.

(2) عبد الحفيظ، أميمة (2010)، اقتصادات زراعة القمح في مصر، مرجع سبق ذكره، 48-55.

(3) ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى تناقص إنتاج القمح ب18% والذرة الشامية ب19% والأرز ب11% والشعير والبقول الصويا ب28%.

(1-6) لتطوير القوي البشرية بالقطاع الزراعي يقترح الآتي:

- تطوير التعليم الزراعي ليوافق التطورات الحديثة في المجالات الزراعية وتخرج قوة عمل قادرة على تطبيق الطرق الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي.
- إنشاء قناة متخصصة تبت برامج للتوعية والإرشاد الزراعي تروج للحاصلات الزراعية في مصر، مع تخصيص ساعات أسبوعية أو يومية لعرض برامج تثقيفية عامة عن الزراعة وأهميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبت قيم الاحترام لأفراد ذلك القطاع.
- تحمل الدولة تكلفة تدريب المزارعين على المجالات الفنية الحديثة في المجال الزراعي ونظم تشغيل المكنة الحديثة.

(2-6) للتغلب على سوء استخدام الأراضي الزراعية يقترح الآتي:

- ضرورة التغلب على مشكلة توفير المساكن لأبناء الريف منعا للتعدي على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مباني سكنية من خلال سماح الدولة بإنشاء مساكن الريف بارتفاعات عالية نسبيا وعدد أدوار أكبر من المعتاد في الوادي والدلتا وإقامة مجتمعات عمرانية متكاملة الخدمات في الأراضي الجديدة التي تعيش فيها الأسر التي تزرع الأراضي وبناء المساحات الفضاء داخل القرى والمدن وتطوير المنازل القديمة في القرى ولا يحتاج هذا سوي تنظيم عملية الإسكان من قبل الدولة.
- لعلاج مشكلة تفتت الحيازات الزراعية يوصي بالعودة إلى تطبيق الدورة الزراعية، مع اتباع نظام التجميع الزراعي حيث يتم تجميع المساحات المفتتة في وحدات إنتاجية كبيرة، وبالتالي إمكانية تطبيق أسلوب المكنة للعمليات الزراعية وسهولة ريها ومن ثم إمكانية تنفيذ التركيب المحصولي المناسب والذي يحقق أعلى عائد ممكن.

(3-6) بالنسبة لمشكلة الموارد المائية يقترح الآتي:

- الاستمرار في العمل من أجل بناء علاقات اقتصادية شاملة مع دول حوض النيل عموما وبالأخص مع إثيوبيا وأوغندا والسودان والمشاركة في مشروعات تطوير الإيرادات المائية لنهر النيل واقتسامها بصورة عادلة مثل مشروع زيادة إيرادات نهر كاجيرا الذي تسقط عنده كميات هائلة من الأمطار لا يصل منها عبر النهر إلى بحيرة فيكتوريا سوي 8% منها وذلك من خلال تطوير المخرجات الرئيسية الجامعة للسيول التي تصب المياه الساقطة على حوض هذا النهر في مجراه لزيادة حجم ما يدخل مجرى النهر من تلك المياه. أو مشروع تجفيف وردم مستنقعات بحيرة كيوجا الضحلة والتي يبلغ عمقها نحو ستة أمتار في المتوسط وتقل عن ذلك كثيرا في المناطق الطرفية منها بحيث يتم تعميق البحيرة نفسها وتأهيلها لزيادة المنصرف منها وردم مستنقعاتها مع إنشاء قناة مبطنة بالحجر والإسمنت لنقل مياه نيل فيكتوريا من مصبه في جنوب غرب البحيرة إلى نقطة خروجه منها وبناء قنوات فرعية لتجميع مخرات السيول التي تجمع الأمطار الغزيرة التي تسقط على البحيرة ومستنقعاتها لتصب في القناة الرئيسية التي تنقل مياه نيل فيكتوريا أو مشروع حماية مياه بحيرة فيكتوريا من التبدد بالبخر الذي يستهلك 94.5 مليار متر مكعب من إيراداتها وهو ما يزيد بنحو عشرة مليارات متر مكعب

عن متوسط الإيراد المائي السنوي لنهر النيل عند أسوان مع تعميق البحيرة لتقليل مسطحها والنحر الهائل منها وإجراء بعض الأعمال في نيل فيكتوريا لاستيعاب الزيادة في تدقيق المياه عبره. ومن الثابت أن أي إضافة للإيرادات المائية من مشروعات يتم تنفيذها في أعالي النيل سوف يستتبعها حتما مشروعات أخرى لتأهيل مجري النيل شمالي تلك المشروعات لاستيعاب الزيادة في كمية المياه المتدفقة من خلال النهر للشمال في حالة حصول مصر والسودان على حصص من هذه المشروعات⁽¹⁾.

- ضرورة التحرك الموازي مع دعم العلاقات مع دول حوض النيل في اتجاه ترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة للأغراض الزراعية من خلال نشر ثقافة وتوفير المتطلبات اللازمة للتحويل من اتباع طرق الري بالغمر إلى طرق الري بالرش أو التنقيط وفي سبيل ذلك يمكن:

- التحويل من نظم الري بالغمر في حدائق الفاكهة بالأراضي القديمة إلى نظم الري بالتنقيط ويمكن تحصيل تكلفة ذلك بعد ذلك على أقساط سنوية من المزارعين لتوفير نحو 2.124 مليار متر مكعب مياه.
- حظر زراعة المحاصيل عالية استهلاك المياه في الأراضي الجديدة وتنفيذ برنامج لتطبيق نظم الري الحديثة في كافة الأراضي الجديدة سواء الري بالرش أو الري بالتنقيط حسب نوع المحصول ويمكن أيضا تحصيل تكلفة ذلك بعد ذلك على أقساط سنوية من المزارعين لتوفير نحو 1.16 مليار متر مكعب مياه.
- تنفيذ برامج توعية للمزارعين بمشكلة مياه الري على المستوى القومي وأهمية المحافظة على مياه الري لاستمرار الزراعة وتوفير خدمات الإرشاد المائي لهم من خلال تحديد كميات المياه المعيارية التي تحتاجها المحاصيل المختلفة في المناطق المختلفة لتوفير نحو 1.4 مليار متر مكعب مياه.

(4-6) لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي يقترح الآتي:

- إعفاء كافة إتاوات الحصول على التكنولوجيا ومقابل الخدمات من الخضوع للضريبة على الدخل سواء التي يحصل عليها المقيم في مصر أو التي تدفع لغير المقيم في مصر وذلك يرجع إلى أهمية تلك التكنولوجيا المشتركة لتطوير الزراعة بشكل جدي لتخفيض تكلفة الحصول على التكنولوجيا بمقدار الإعفاء من الضريبة ومن ثم تطوير الإنتاج الزراعي.
- إعفاء المجمعات التسويقية الخاصة التي تقوم بعرض المنتجات الزراعية للمزارعين في مقابل هوامش ربحية معتدلة توافق عليها وزارة التجارة والصناعة من الضريبة على الدخل لمدة خمس سنوات ثم إعفاء نصف دخلها فقط لمدة خمس سنوات تالية.
- إعفاء مستلزمات الانتاج الزراعي من الضريبة الجمركية والضريبة على القيمة المضافة في حالة الاستيراد من الخارج ومن الأخيرة فقط في حالة الشراء من السوق المحلي.
- رفع معدلات التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية النهائية إلا ما هو مدرج بجدول التزامات مصر في إطار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

⁽¹⁾ لاحظ أن هذه المشروعات ثبتت الامكانية الفنية لإقامتها بعضها فعلا والبعض الآخر مازال تحت الدراسة الفنية.

- عدم المغالاة في رسوم استخراج تراخيص حفر الآبار ورسوم الأثار.
- مراجعة قوانين العمل وقوانين الإقامة فيما يتعلق باستقدام الأجنبي وتوفير حماية أمنية في المناطق الزراعية الجديدة ولو بمقابل لردع عمليات النهب والبلطجة والابتزاز والتهديد التي يقوم بها أهالي تلك المناطق والسماح باستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي من التقاوي والمبيدات والأسمدة بعد التأكد من مدى ملائمتها الصحية والبيئية.
- تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية بالدول الأخرى خاصة الدول ذات معدلات استيراد مرتفعة لتوفير طلب خارجي على المنتجات الزراعية الفائضة ويمكن أن يتم ذلك من خلال إلغاء تأشيرات السفر وتبادل البعثات التعليمية.
- المحافظة على استقرار سعر الصرف حتى لا يؤدي تقلبه خاصة في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الناتجة من ارتفاع تكلفة استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج وبالتالي ارتفاع السعر النهائي للمنتجات الزراعية.

(5-6) للتغلب على مشكلة التمويل يقترح الآتي:

- يمكن من خلال الأموال المخصصة للقروض الميسرة أن يقوم بنك التنمية والائتمان الزراعي بإنشاء شركة تابعة له يعهد إليه بأدارة عمليات تمويل المزارعين بالمشاركة من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي للمزارعين بعد شرائها جملة في مقابل أستلام حصة من المحصول بعد حصاده لفترة معينة وعلى أن تتولى تلك الشركة بيع نصيبها في المحصول في السوق⁽¹⁾. وأيضاً تقديم خدمات التأجير التمويلي للمزارعين خاصة وأن الفن التكنولوجي في المجال الزراعي نادراً ما يختلف باختلاف نوع المحصول المتزرع.
- قيام الدولة عن طريق البنك المركزي بإعفاء البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الالتزام بنسبة الاحتياطي القانوني التي يلزم البنك المركزي بها مؤسسات التمويل على مقدار الودائع التي يعادل نصفها مقدار الأموال الموجهة لإقراض المشروعات الزراعية الصغيرة والتي تزرع محاصيل استراتيجية وهامة بدون فوائد حيث يساعد ذلك على تخفيض تكلفة الأموال لدى البنك.

(6-6) لمواجهة المشكلات المتعلقة بالجهات المعنية بالقطاع الزراعي يقترح الآتي:

- تحويل الجمعيات التعاونية الزراعية إلى الإدارة الذاتية دون تدخل من قبل الحكومة من خلال تشجيع قيام الجمعيات الزراعية التي يؤسسها ملاك الأرض الزراعية ومنحهم التسهيلات اللازمة لاستيراد مستلزمات الإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية.
- إنشاء وحدات معملية تختص بأعمال البحث والتطوير في المجالات الزراعية المختلفة وعمليات الإرشاد الزراعي على المستوى القومي يكون هيكل تمويلها مقسم بين الأموال المخصصة من الموازنة العامة للإنفاق على

(1) يمكن لبنك التنمية والائتمان الزراعي أن يقوم بتمويل تلك الشركة بعد ذلك من خلال إصدار صكوك مضاربة مع عملائه.

عمليات البحث والتطوير⁽¹⁾ والإرشاد الزراعي وجزء من إيرادات الجامعات المصرية، وبالنسبة لكادر العمل في تلك الوحدات يقسم ما بين عمال يتم تعيينهم من قبل الدولة، منتدبين من الجامعات المصرية (أعضاء هيئة تدريس، طلاب الدراسات العليا من هم في مرحلة إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، طلاب الإمتياز ومشروعات التخرج)، وتقدم نتائج وإبتكارات وإرشادات تلك المعامل في مجالات التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الزراعة العضوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا الري واستخدام الليزر للمزارعين المحليين مجاناً في البداية فقط ثم بمقابل يتدرج من 25% إلى 100% من التكلفة بعد ذلك، وهو ما يمكن في النهاية من تخفيض تكلفة الإنتاج الزراعي والنهوض بمستوى إنتاجية الفدان.

- إنشاء كيانات حكومية تكون بمثابة حلقة وصل تضمن انسياب الطلب من شركات التصنيع الزراعي على المحاصيل الزراعية القابلة للتصنيع إلى المزارعين والتنسيق والربط بين احتياجات شركات التصنيع الزراعي وامكانيات المزارعين.
- توحيد تعامل المزارعين مع جهة واحدة على أن تقوم الدولة قبل تملك المزارعين خصوصاً في الأراضي الجديدة انهاء كافة الاجراءات مع الجهات التي ترتبط بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة بتلك الأراضي مثل وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للأثار ووزارة الري ووزارة الدفاع وهيئة المساحة ومصحة الشهر العقاري.

(7-6) للتغلب على المشكلات المتعلقة بمدخلات العملية الزراعية يقترح الآتي:

- التمييز في دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي بحيث يزداد بالنسبة للمحاصيل المهمة والتي لا يقبل الزراع على زراعتها مثل القطن والذرة والقمح والنباتات الطبية والعطرية وينخفض بالنسبة للمحاصيل الزراعية غير الهامة والتي يرتفع متوسط عائدها الإنتاجي أو التي يزيد المعروض منها عن الطلب عليها مثل بعض أنواع الفاكهة.
- التوسع في توفير كميات التقاوي عالية الإنتاجية والمقاومة للأمراض والتي تكفي زراعة كل المساحات من المحاصيل وخاصة محاصيل الحبوب والبقول والزيوت النباتية تمكينا لزيادة إنتاج المحاصيل الرئيسية مثل القمح، والذرة، والأرز، والبقول البلدي، وفول الصويا.
- ربط دعم الطاقة الذي تحصل عليه الشركات المنتجة للمدخلات الزراعية إما بتخفيض في أسعار منتجاتها عن الأسعار العالمية وإما بقيام تلك الشركات المملوكة للدعم ببيع منتجاتها في السوق المحلي بأسعار تتوافق مع التكلفة العادلة.

(8-6) لمواجهة المشكلات البيئية لابد من مواكبة المستجدات العالمية في مجالات التقنيات الزراعية وتقنيات الاتصالات والمعلومات ونظم التجارة والتنافسية وتطورات الندرة الموردية وبخاصة في مجال المياه والتكيف مع التغيرات المناخية وأثارها المحتملة ومراعاة الاعتبارات البيئية إلى غير ذلك من الأمور التي باتت تشكل إطاراً عاماً جديداً وغير مسبوق، يتطلب مواجته والتعامل معه بما يناسبه من السياسات والقوانين والنظم والتشريعات.

(1) لاحظ أن 93% من الميزانية المخصصة للبحوث الزراعية تنفق على أجور ومرتببات العاملين في مجال البحوث الزراعية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابراهيم، ماجدة حسن (2008)، الزراعة المصرية في مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- أبو الزيد، احمد محمد (2018)، التعليم الزراعي وتأثيره على نمو القطاع الزراعي في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، 8 (12).
- أبو الزيد، فاتن سمير (2021). أثر تحضر الأراضي الزراعية على التنمية الزراعية في مصر- دراسة حالة محافظة الشرقية، مجلة أبحاث في العلوم الزراعية، 59، كلية الزراعة، جامعة بنها.
- إسماعيل، جليلة محمد (2016). الزراعة ومشكلة المياه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس .
- إكرام، عبد الرحمن احمد (2019). دراسة تحليلية لأثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الزراعي المصري، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، 97 (4).
- البنك المركزي المصري (2019)، المجلة الاقتصادية.
- البنك المركزي المصري (2019)، التقرير السنوي.
- الجهاز المركزي للتعينة العامة الإحصاء (2000-2019)، الكتاب الإحصائي السنوي.
- السيد، اسراء حسن (2012). هيكل الانفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- تقارير وزارة المالية الشهرية (2000-2019)، اعداد متفرقة.
- جمال، عمر احمد (2017). أثر التغير في سعر الصرف على أهم الواردات الزراعية المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 27 (2).
- حماد، محمد عمر (2002). إمكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراة، قسم المالية العامة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- دراز، حامد عبد المجيد (2004) النظم الضريبية، الدار الجامعية.
- دراز، حامد عبدالمجيد (2018). السياسات المالية، الدار الجامعية.
- سليمان، سرحان اشرف (2016). محاضرة عن المشروعات القومية في مجال الزراعة ودورها في تنمية الاقتصاد المصري، قسم بحوث التسويق، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي.
- شحاته، غنيم احمد و عزام؛ السيد منصور (2019). أهم المشاكل والمعوقات الزراعية التي تؤدي إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية من المحاصيل الزراعية في مصر، مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، 97 (4).
- عبد الحفيظ، اميمة مرسي (2010). اقتصاديات زراعة القمح في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- عبد الفتاح، سامية محمد (2010). دراسة تحليلية للمؤشرات الإحصائية لتوزيع الحيازات الزراعية في جمهورية مصر العربية، مركز بحوث الاقتصاد الزراعي.
- على، حسين مصطفى (2019). دراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الزراعي في مصر، مجلة البحوث الزراعية المتقدمة، 4 (64)، كلية الزراعة- سايا باشا، جامعة الإسكندرية.
- عمر، مصطفى السيد (2020). أثر السياسة على محصول الذرة الصفراء في مصر، مجلة العلوم الزراعية، 6 (1)، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.
- فرج، عزة السيد (2019). دراسة الآثار الاقتصادية للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية، المعهد العالي للعلوم الادارية والتجارة الخارجية.
- محمد، نهي عاطف (2018). تفتتت الحيازة وأثرة على الإنتاج الزراعي بمحافظة الشرقية- دراسة في الجغرافيا الزراعية، مجلة البحث العلمي، في الآداب، 19 (7).
- نور، حسين سعد وعاطف؛ الشيمي عبدالله وآخرون (2014). دراسة اقتصادية للاستثمار وكفاءة القطاعات السلعية في مصر، كلية الزراعة، جامعة أسيوط.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية (1950-2020)، الإدارة العامة للتعداد الزراعي، التعداد الزراعي.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Diraz, H. (1968). Taxation and Agricultural Development in the UAR (Egypt), ph. D. Dissertation, University of Pennsylvania.
- Gahan, E. (2013). Governance of agriculture and rural development in Egypt, Agricultural Researcher Centre, Agriculture Extension and Rural Development Research Institute.
- Hanaa, K., & El-Laithy, H. (2008). Agricultural productivity Growth, Employment and poverty in Egypt, The Egyptian center for economic studies, working paper no.129.
- Heggy, E., Sharkawy, Z. & Abotalib Z. (2021), Egypt's water Budget deficit and suggested Mitigation policies for the Grand Ethiopian Renaissance Dam filling scenarios, Environmental Research Letters, (16),7.
- jad, C., & Ali, C. (2018). Agriculture, Water and Rural Development in Egypt: A Bottom-Up Approach in Evaluating European Trade and Assistance Policies, working papers, European Union.
- Khalifa, G. & Ismail, I. (2018) Analytical study in the structure of the Egyptian Agricultural foreign trade During the period of (1990-2012), *Journal of productivity and Development*, 23(3).

Youssef, S. (2011), Threats and challenges to sustainable agriculture and rural development in Egypt: implication for agriculture extension, *The Journal of Animal & Plant Sciences, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia*, 21(3).

The world Bank (2021), ILOSTAT database.

الملحق

جدول (1-م)

2-5 المساحة⁽³⁾ المحصولية والإنتاج للمحاصيل الشتوية (2005 - 2019)

المساحة : بالالف فدان

الإنتاج : بالالف طن

بصل (شتوي)		فتان		عدس		شعير		فول يندى جاف + أخضر + محمل أخضر		قمح		البيان
Onion (winter)		Flax		Lentil		Barley		Dry, Green Beans		Wheat		
إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	
Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	
1 676	111	80	16	2	3	198	248	413	221	8 141	2 985	2005 1
1 008	67	72	16	1	2	153	214	384	198	8 274	3 064	2006 2
1 375	88	104	21	2	2	178	245	428	235	7 379	2 716	2007 3
1 668	113	99	20	1	1	149	182	352	190	7 977	2 920	2008 4
1 792	125	63	13	1	2	148	226	553	251	8 523	3 179	2009 5
1 902	136	38	8	2	3	117	209	340	202	7 177	3 066	2010 6
2 018	138	40	8	2	3	122	161	255	146	8 371	3 059	2011 7
2 025	138	57	10	1	1	109	196	193	108	8 795	3 182	2012 8
1 903	126	16	3	1	1	131	188	223	116	9 461	3 401	*2013 9
2 505	163	33	7	1	1	102	144	174	96	9 280	3 414	2014 10
2 889	192	37	7	1	1	101	62	152	88	9 608	3 472	2015 11
2 384	164	51	12	2	2	100	60	142	88	9 343	3 353	2016 12
2 863	189	71	14	2	3	98	58	197	126	8 421	2 922	2017 13
2 911	201	66	15	2	2	82	54	158	89	8 349	3 157	2018 14
2 969	202	106	25	0	0	107	68	139	78	8 559	3 135	2019 15

(1) إنتاج الخضار يشمل المحمل ، بطاطس ، طماطم ، خضار أخرى

(2) أخرى تشمل حنظل ، حبة ، ترمس ، نباتات طبية و عطرية ، أعلاف خضراء ، كنبولا

(3) المساحة تشمل المساحات التي استخدمت مراعي

جدول (2-م)

3-5 المساحة المحصولية والانتاج للمحاصيل الصيفية⁽³⁾ (2018 - 2005)

المساحة : بالآلاف فدان

الإنتاج : بالآلاف طن

قصب السكر Sugar Cane		فول الصويا Soya Bean		ذرة شامية Maize		ذرة زيمسه Sorghum		ارز Rice		قطن Cotton		البيان
إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	
Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	
16 317	321	26	20	6 366	1 791	834	351	6 124	1 459	644	657	2005 1
16 656	327	23	18	5 708	1 566	876	368	6 744	1 593	600	536	2006 2
17 014	335	26	19	5 572	1 605	827	347	6 868	1 673	621	575	2007 3
16 470	324	29	21	5 623	1 643	859	364	7 241	1 770	318	313	2008 4
15 482	317	26	17	5 802	1 715	774	333	5 518	1 369	281	284	2009 5
15 709	320	43	36	5 365	1 691	692	329	4 327	1 093	378	369	2010 6
15 765	325	30	23	5 027	1 482	831	370	5 665	1 409	635	520	2011 7
15 550	326	26	17	6 217	1 839	751	337	5 897	1 472	294	333	2012 8
15 780	329	33	22	5 788	1 724	759	335	5 717	1 419	253	287	2013 9
16 055	332	40	28	5 711	1 718	801	352	5 460	1 364	308	369	2014 10
15 903	328	47	34	5 509	1 741	914	355	4 818	1 216	160	241	2015 11
15 422	326	45	32	7 177	2 215	720	350	5 309	1 353	145	132	2016 12
15 382	326	36	31	7 663	2 358	803	361	4 958	1 307	258	217	2017 13
15 823	327	47	38	4 745	1 489	802	367	3 124	859	426	336	2018 14

(1) تشمل العروة الصيفيه + بطيخ الب

(2) اخرى تشمل (ذرة صفراء وخضراء، برسيم حجازى ، بصل (منفرد - حمل - أخضر)، عباد الشمس) + لوف + سماد جردى - ذرة مكائن - خيل - نباتات طبيه

وعطريه اشجار خشبيه اعلاف خضراء

(3) لا تشمل انتاج اللوف

المصدر : وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى

جدول (3-م)

5 - 24 المساحة المحصولية والانتاج للمحاصيل النيلية (2002 - 2018)

5-24 CROPPING AREA & PRODUCTION OF NILE CROPS (2002 - 2018)

Area : 000 Feddan		المساحة : بالآلاف فدان													
Production : 000 Ton		الإنتاج : بالآلاف طن													
Item	الأجمالي		(2) آخري		خضرا (1)		بطاطس		ذرة شامية		ذرة رفيعة		أرز		البيان
	Total		Others (2)		Vegetables (1)		Potatoes		Maize		Sorghum		Rice		
	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	
	Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	Prod.	Area	
2002	3 808	605	870	89	1 803	179	418	48	701	281	15	7	1	=	2002
2003	3 935	631	737	87	1 988	183	397	45	795	307	16	8	2	1	2003
2004	3 868	639	657	96	1 918	167	504	61	774	306	13	8	2	1	2004
2005	3 868	603	791	108	1 932	164	406	46	719	276	19	9	1	=	2005
2006	3 942	598	787	109	2 099	188	368	39	666	246	11	4	11	4	2006
2007	4 395	647	844	121	2265	212	589	62	671	242	17	7	9	3	2007
2008	4 461	700	902	125	2 055	203	563	56	920	309	8	3	13	4	2008
2009	4 467	703	1 036	187	2 063	179	555	55	804	278	7	3	2	1	2009
2010	3 423	599	853	143	1 427	132	397	45	734	273	10	5	2	1	2010
2011	3 867	675	842	150	1 659	170	540	56	808	292	8	4	10	3	2011
2012	3 440	603	708	147	1 492	141	541	55	678	252	6	3	15	5	2012
2013	3 156	562	614	140	1 472	150	484	52	576	216	3	2	7	2	2013
2014	3 428	664	579	158	1 433	152	590	62	815	289	4	1	7	2	2014
2015	2 477	462	552	124	1 062	105	328	37	529	193	6	3	-	-	2015
2016	2 577	515	545	134	1 010	106	378	42	640	231	4	2	=	=	2016
2017	2 410	506	156	56	896	91	510	50	841	300	4	2	3	1	2017
2018	4 209	380	357	101	748	94	468	52	2615	130	19	2	2	1	2018

(=) Less than one thousand Feddan

(=) أقل من ألف فدان

(1) Includes Gouge and Green Onion , Other Vegetables

(1) يشمل البصل الفقور و الاخضر ، خضرا آخري

(2) Includes Yellow and green Corn, sun

(2) تشمل الذرة الصفراء والخضراء، عباد الشمس، السمسم، فول الصويا، الفول السوداني، أعلاف خضراء، نباتات طبية و عطرية .

flower, sesame, soyabeans, beanuts, green forage, medical and perfumed plants .

Source: Ministry of Agriculture and Land Reclamation

المصدر : وزارة الزراعة و استصلاح الاراضي

Tools for enhancing the role of the agricultural sector to serve the economic development purposes in Egypt

Dr. Mohamed Osman Abdelwahed

Abstract

The agricultural activity is the basis on which the ancient Egyptian civilization was built. The agricultural sector is the pioneer sector for the economic development process, which can make a significant contribution to boosting economic growth if the appropriate conditions are met. Egypt had many natural resources that enabled it to enhance the agricultural sector. Indeed, the applied economic policies, especially the fiscal ones, by the Egyptian government has given the priority to the industrial sector at the expense of the agricultural sector, which led to a decline in the agricultural sector indicators, such as the weakness of the contribution rate in GDP, labour absorption, and FDI attraction. Moreover, achieving the deficit of agricultural trade balance, and the low self-sufficiency rate in agricultural products or to achieve the optimal cropping structure. Hence, this paper examines the most important problems and obstacles that are facing the Egyptian agricultural sector and consequently limiting its ability to effectively contribute to economic development, and then formulating a set of economic tools that encourage the agricultural sector's ability to grow and achieve its target.

Keywords

Agricultural sector - Agricultural policy - Economic development - Self-sufficiency rate - Crop structure.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

عبد الواحد، محمد عثمان (2021). آليات تعزيز دور القطاع الزراعي لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية في مصر. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 59(1)، 276-237.

جميع حقوق النشر والطباعة والتوزيع محفوظة

لمجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية © 2022

